الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور_خنشلة_

كلية: العلوم الاجتماعية والإنسانية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

بعنوان:

دور الجماعات المحلية في تحقيق الابتكار الحضري

دراسة ميدانية ببلدية خنشلة

تخصص: علم الاجتماع الحضري

إعداد الطالبة:

لحماري شهيناز

إشراف الأستاذة:

عرايبية فضيلة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعية الأصلية	الصفة
عنصر مفيدة	أستاذ محاضر أ	جامعة عباس لغرور خنشلة	رئيسا
عرايبية فضيلة	أستاذ محاضر ب	جامعة عباس لغرور خنشلة	مشرفا ومقررا
نصيب أسماء	أستاذ محاضر ب	جامعة عباس لغرور خنشلة	مناقشا

السنة الجامعية 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد والشكر أولا لله الذي أنار لي دروب العلم والمعرفة وأعانني ووفقني على إنجاز هذا العمل، ومنحني العزيمة والصبر طيلة المشوار.

أخص بالشكر مع أسمى معاني الإحترام والتقدير إلى أستاذتي الفاضلة **الدكتورة عرايبية فضيلة** لإشرافها على هذه المذكرة حيث كان لها دورا كبيرا في إعانتي ولم تبخل علي بوقتها، وظلت تمنحني عصارة علمها، ثمرة كدها، وخلاصة تجربتها، فجزاها الله كل خير.

ويسعدني أن أتقدم بوافر الشكر والامتنان مسبقا إلى أساتذة لجنة المناقشة على موافقتهم مناقشة هذا العمل.

كما أتوجه بخالص الشكر والاحترام إلى كل أساتذتي من الطور الإبتدائي إلى الجامعي.

أشكر كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل من بعيد أو قريب، وأتمنى النجاح والتوفيق لجميع الزميلات والزملاء.

وفي الأخير نسأل الله النفع للجميع إنه سميع مجيب الدعاء.

إهـداء

الحمد لله رب العالمين الذي جاد علينا بفضله، وأزكى الصلاة والسلام على صفيه وخليله محمدا صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء والرسل أكرم السابقين واللاحقين.

أهدي ثمرة جهدي:

إلى من قال فيهم المولى عزوجل: " **وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما** "

إلى فرحتي وقرة عيني ونبض قلبي إلى من رفع الله من مقامها وجعل الجنة تحت أقدامها، بهجة القلب وهبة الرب وكمال الود، إلى التي تعبت لأرتاح وسهرت لأنام وحلمت لأنال، "أمي الحبيبة" حفظها الله ورعاها،إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة الحب، إلى من علمني العطاء بدون إنتظار وأحمل اسمه بكل عز وافتخار"أبي الغالي" حفظه الله.

إلى سندي وعوني وتوأم روحي وقوتي، ومن شجعتني على مدى الأيام "خالتي وردة" حفظها الله وأنار دربها،

إلى صغيري وملاكي الطاهر"محمد"،

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله، إلى من آثروني على أنفسهم "إخوتي أنور وحيدر"،

إلى حبيبتي وصاحبة أجمل قلب في الدنيا"وافية"، إلى حبيبة قلبي وأختي"وصال وآسيا".

إلى رفيقة عمري ومن عاشت معي فرحتي وضمتني عند حاجتي"صونيا"، إلى صديقتي وحبيبتي "رانيا".

إلى رفيقاتي في الدرب وصديقاتي "مريم ومنال".

إلى جدتي وجدي حفظهما الله ورعاهما

إلى جدتي رحمها الله وأسكنها فسيح جناته

إلى زميلات وزملاء الدراسة، إلى كل من كان لي داعما وسندا.

شهيناز

فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
الشكر والتقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
الملخص باللغة العربية	
الملخص باللغة الإنجليزيةAbstract	
مقدمة	أ-ب

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1-إشكالية الدراسة	03
2-فرضية الدراسة	04
3 -أهمية الدراسة	04
4-أهداف الدراسة	04
5 . أسباب إختيار	05
6-تحديد مفاهيم الدراسة	05
7-الدراسات السابقة	08
8-المقاربة النظرية	13

الفصل الثاني: واقع الجماعات المحلية في الجزائر

تمهيد	19
1. خصائص الجماعات المحلية	20
2. مقومات الجماعات المحلية	21
3. أهداف الجماعات المحلية	23
4. مهام الجماعات المحلية	24
5. التحديات التي تواجه الجماعات المحلية في الجزائر	25
6. صلاحيات البلدية	26
7. مراحل تطور البلدية	27
8. . خصائص البلدية	28
9. أهمية البلدية في تحقيق التنمية المستدامة	29
10. خلاصة الفصل	31

الفصل الثالث: أساسيات حول الابتكار

تمهيد 34
1 ـ التطور التاريخي للإبداع و الإبتكار 35
2 ـ أنواع الإبتكار 35
3 ـ خصائص الإبتكار 37
4 ـ عوائق الإبتكار 39
خلاصة الفصل 41

الفصل الرابع: منهجية الدراسة

تمهيد 43
1- مجالات الدراسة 44
1 ـ 2 ـ المجال المكاني 44
1- 2 ـ المجال الزمني 44
1. 3 ـ المجال البشري 45
1-4 - عينة الدراسة 45
2- أدوات جمع البيانات 46

الفصل الخامس: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة

-1عرض وتحليل وتفسيج البيانات الميدانية 52
1.1. عرض وتحليل البيانات الشخصية 52
1.2. عرض وتحليل بيانات المحور الثاني 54
1.3. عرض وتحليل بيانات المحور الثالث 59
1.4. عرض وتحليل بيانات المحور الرابع 66
2-نتائج الدراسة العامة 70
3- مناقشة نتائج الدراسة 71
3-1- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات 71
3-2- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة 75
3-3- مناقشة ضوء الدراسة في ضوء المقاربة النظرية 76
خاتمة 79
قائمة المصادر والمراجع 81
الملاحق 85

فهرس الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	52
2	توزيع أفراد العينة حسب السن	52
3	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	53
4	توزيع أفراد العينة حسب الاقدمية في العمل	53
5	يوضح ما اذا كانت بلدية خنشلة توفر تغطية جيدة لشبكات الأنترنت عالية السرعة في مختلف الاحياء	54
6	يوضح مدى استخدام البلدية الرقمنة في تقديم خدماتها للمواطنين	54
7	يوضح نوع الخدمات الإلكترونية المتوفرة حاليا في البلدية	55
8	يوضح أهمية الخدمات الإلكترونية المقدمة من قبل البلدية	56
9	يوضح مدى توفير البلدية للأجهزة والتقنيات الكافية لدعم الخدمات الإلكترونية	56
10	يوضح ما اذا كانت بلدية خنشلة تعمل على رفع كفاءة موظفيها للتعامل مع التكنولوجيات الحديثة من خلال التدريب	57
11	يوضح ما اذا كانت البلدية تعلن عن قراراتها ومستجداتها عبر وسائل رقمية	58
12	يوضح أولويات البلدية في تطوير الخدمات الإلكترونية في المستقبل القريب	58
13	يوضح ما اذا كانت بلدية خنشلة تعتمد على أساليب متعددة بغرض تحقيق الإستدامة البيئية في المجال الحضري	59
14	يوضح الاساليب التي تعتمدها بلدية خنشلة بغرض تحقيق الاستدامة البيئية في المجال الحضري	60
15	يوضح الاجراءات التي اتخذتها بلدية خنشلة لتشجيع المشاريع الاقتصادية المستدامة داخل البيئة	61
16	يوضح ما اذا كانت بلدية خنشلة تقوم بتنفيذ تقييمات بيئية دورية لقياس تأثير المشاريع التنموية على البيئة الحضرية	62
17	يوضح السيسات الحضرية المستدامة التي تعتمدها بلدية خنشلة في الحد من التوسع العمراني العشوائي	62
18	يوضح ما إذا كانت بلدية خنشلة تطبق برامج فعالة لإعادة تدوير النفايات والمخلفات الصلبة في الأحياء السكنية	63
19	يوضح البرامج التي تطبقها بلدية خنشلة لاعادة تدوير النفايات والمخلفات	64

	الصلبة في الاحياء السكنية	
20	يوضح ما اذا كانت تقوم بلدية خنشلة بتنظيم حملات توعية للمواطنين بشأن الحفاظ على بيئة مدينتهم	64
21	يوضح التدابير البيئية التي تتخذها البلدية في حماية البيئة الحضرية وإستدامتها	65
22	يوضح ما اذا كانت بلدية خنشلة تعمل على مشاركة المجتمع المحلي في وضع وتنفيذ المشاريع التي تعزز الاستدامة البيئية	66
23	يوضح أهم الصعوبات المادية والمالية التي تعيق دور البلدية في تحقيق الابتكار الحضري	66
24	يوضح أهم الصعوبات الإدارية التي تواجه عمل البلدية في تحقيق الإبتكار الحضري	67
25	يوضح أهم الصعوبات القانونية والتشريعية التي تعيق عمل البلدية في تحقيق الإبتكار الحضري	68
26	يوضح أهم الصعوبات المجتمعية التي تعيق عمل البلدية في تحقيق الابتكار الحضري	68
27	يوضح الإقتراحات الكفيلة بتجاوز البلدية هذه الصعوبات	69

فهرس الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	دليل المقابلة	82-86
2	الهيكل التنظيمي لولاية خنشلة	87

ملخص

ملخص:

في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه المدن المعاصرة، أصبح الابتكار الحضري ضرورة لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة، وهنا تبرز أهمية دور الجماعات المحلية ممثلة في البلدية باعتبارها الفاعل الأقرب للمجتمع والقادر على تجسيد حلول مبتكرة تلبي حاجات السكان وتحسن جودة الحياة، هدفت دراستنا هذه إلى محاولة الكشف عن الدور الفعلي للبلدية كطرف من الجماعات المحلية في مجال الابتكار الحضري وتسليط الضوء على ما تعتمده من آليات وما تبذله من جهود من أجل تحقيق الابتكار، وفي إطار محاولة تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي للكشف عن جوانب الموضوع، حيث اعتمدنا في الدراسة الميدانية على الملاحظة والمقابلة بنوعيها الحرة والمقننة كأدوات لجمع البيانات ، واخترنا عينة قصدية تمثلت في أعضاء المجلس الشعبي البلدي توصلت نتائج الدراسة إلى:

- تساهم بلدية خنشلة في تحقيق الابتكار الحضري
- تساهم جهود البلدية في تعزيز الخدمات الالكترونية للمواطنين
- تعتمد البلدية على آليات متنوعة(أساليب ، إجراءات، السياسات، برامج حضرية) لتحقيق الاستدامة للبيئة الحضرية
- تواجه البلدية صعوبات (مادية، إدارية، قانونية، مجتمعية) تعيق من دورها في تحقيق الابتكار الحضري.

الكلمات المفتاحية: البلدية، الجماعات محلية، الابتكار حضري، التنمية مستدامة.

Abstract:

In light of the increasing challenges facing contemporary cities, urban innovation has become a necessity for achieving sustainable and comprehensive development. This highlights the importance of the role of local communities, represented by the municipality, as the actor closest to the community and capable of implementing innovative solutions that meet the needs of residents and improve quality of life. This study aimed to uncover the actual role of the municipality as a local community actor in urban innovation and to shed light on the mechanisms and efforts it employs to achieve innovation. To achieve the study's objectives, a descriptive approach was used to explore the subject. In the field study, we relied on observation and interviews, both free and structured, as tools for data collection. We selected a purposive sample consisting of members of the Municipal People's Council. The study's results revealed the following:

•The Khenchela Municipality contributes to achieving urban innovation.

•The municipality's efforts contribute to enhancing electronic services for citizens.

•The municipality relies on various mechanisms (methods, procedures, policies, urban programs) to achieve sustainability for the urban environment.

•The municipality faces difficulties (financial, administrative, legal, and societal) that hinder its role in achieving urban innovation. **Keywords**: municipality, local authorities, urban innovation, sustainable development.

وفي إيطار ما سبق تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز دور البلدية كممثل عن الجماعات المحلية في تحقيق الابتكار الحضري وذلك بالتركيز على دراسة هذا الدور من خلال جوانب مهمة تجسدت في جهودها لتعزيز الخدمات الالكترونية للمواطنين، و الاليات المتنوعة التي تعتمدها في لاجل خلق بيئية حضرية مستدامة.

ولمعالجة هذا البحث وتحقيق أهدافه تم تقسيم محتويات الموضوع إلى الفصول التالية:

الفصل الأول: شمل على إشكالية الدراسة وتساؤلاتها وفرضياتها، كما جاء في هذا الفصل بيان الأسباب الدافعة لإختيار الموضوع ، مع توضيح أهمية و أهداف الدراسة، كما تضمن تحديد أبرز مفاهيم الدراسة وعرض الدراسات السابقة والمناقشة والتقييم، وفي الأخير المقاربة النظرية التي تم الإسعانة بها.

الفصل الثاني: المعنون ب: واقع الجماعات المحلية في الجزائر، تضمن خمسة عناصر: تناول العنصر الأول مقومات الجماعات المحلية، أما العنصر الثاني فقد تناول خصائصها، أما العنصر الثالث خصص لأهداف الجماعات المحلية، أما العنصر الرابع فقد تناول مهامها، وأخيرا تناول العنصر الخامس التحديات التي تواجه الجماعات المحلية في الجزائر.

الفصل الثالث: المعنون ب: البلدية كأحد مرتكزات الجماعات المحلية، تضمن أربعة عناصر : تناول العنصر الأول صلاحيات البلدية، أما العنصر الثاني فقد تناول مراحل تطور البلدية، أما العنصر الثالث خصص لخصائصها، وأخيرا تناول العنصر الرابع أهمية البلدية في تحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الرابع: المعنون ب: أساسيات حول الإبتكار، تضمن أربعة عناصر: تناول العنصر الأول التطور التاريخي للإبداع والإبتكار، أما العنصر الثاني فقد تناول أنواع الإبتكار، أما العنصر الثالث خصص لخصائص الإبتكار، وأخيرا تناول العنصر الرابع عوائقها.

الفصل الخامس: خصص للإجراءات المنهجية التي تم اعتمادها في الدراسة من خلال تحديد مجالات الدراسة (المجال المكاني ، المجال الزماني) والمنهج المتبع وهو المنهج الوصفي وتوضيح أدوات جمع البيانات في مراحل الدراسة والتي تتمثل في السجلات والوثائق الرسمية – الملاحظة – المقابلة الحرة – المقابلة المقننة ، ثم العينة وكيفية اختيارها وخصائص مفرداتها.

الفصل السادس: خصص لتحليل وتفسير البيانات الميدانية ثم مناقشة نتائج الدراسة في ضوء فروضها وفي ضوء الدراسات السابقة وفي ضوء المقاربة النظرية ، ومن ثم التطرق إلى النتائج العامة المتوصل إليها في هذه الدراسة.

الفصل الأول

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1-إشكالية الدراسة

2-فرضية الدراسة

3 -أهمية الدراسة

4-أهداف الدراسة

5 . أسباب إختيار

6-تحديد مفاهيم الدراسة

7-الدراسات السابقة

8-المقاربة النظرية

1- إشكالية الدراسة:

تواجه المدن المعاصرة العديد من التحديات المتزايدة التي تتنوع بين النمو السكاني السريع، الضغوط الإقتصادية، والتحولات البيئية، مما يتطلب ضرورة البحث المستمر عن أساليب جديدة وفعالة للتعامل مع هذه التحديات ،فمع التزايد المستمر للعدد السكاني، يزداد الضغط على الموارد والبنية التحتية، مما يضع مدننا أمام تحديات في توفير الخدمات الأساسية للمواطن وضمان حياة رفيهة له، ولذلك أصبح من الضروري تطوير أساليب جديدة لإدارة وتنظيم المجال الحضري لمواكبةهذه التحولات المتسارعة.

ونجد أن المجتمعات الحديثة تسعى إلى البحث على اليات متطورة في المجال الحضري تضمن التكيف مع المتغيرات المستمرة، حيث تلعب الجماعات المحلية دورا أساسيا في إدارو شؤون المدن والمجتمعات، وتعزيز التنمية الإقتصادية والإجتماعية، كما أنها تعمل على تطوير سياسات واليات تساهم في تحسين إدارة المدن. مما يفتح المجال أمام تبني حلول جديدة تعزز من كفاءة المجال الحضري.

وتعد البلدية كركيزة أساسية في الجماعات المحلية هي الجهة المعنية مباشرة بتفعيل السياسات التنموية الحضرية وتنفيذ المشاريع الميدانية التي تستجيب لحاجيات السكان المتزايدة و المسؤولة عن تفعيل وتطبيق الحلول المبتكرة في إدارة المدن، حيث تمتلك القدرة على صياغة السياسات المحلية وتنفيذ المشروعات التنموية التي تستجيب لمتطلبات التطور الحضري، وذلك من خلال إدارتها للخدمات والبنية التحتية، إذ تساهم في إيجاد بيئة أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع التحولات المتسارعة التي تشهدها المدن الحديثة، حيث يصبح الإبتكار الحضري جزءا من عمليات تطوير وتعزيز المجال الحضري والإبتكار يشكل نهجا حديثا يساهم في تحسين نوعية الحياة في المدن، معتمدا في ذلك إستخدام التكنولوجيا الحديثة وتطوير سياسات مرنة، مايجعله عنصرا أساسيا في تحقيق تحول إيجابي في البيئات الحضرية.

ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة تهدف إلى الكشف عن الدور الذي تلعبه بلدية خنشلة في تحقيق الإبتكار الحضري بإعتبارها الاقدر على تشخيص واقع المجال الحضري بدقة والوقوف على الصعوبات التي تعيق دورها في هذا المجال وبالتالي تتمحور إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

ماهو الدور الذي تقوم به بلدية خنشلة كأحد ركائز الجماعات المحلية في تحقيق الإبتكار الحضري ؟

الأسئلة الفرعية:

بغرض الإحاطة بجوانب إشكالية الدراسة، يمكن طرح مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تساهم جهود البلدية في تعزيز الخدمات الالكترونية للمواطنين؟.

- ماهي الآليات التي تعتمدها البلدية في تحقيق الإستدامة للبيئة الحضرية ؟.
- ماهي الصعوبات تواجه البلدية تعيق دورها في تحقيق الإبتكار الحضري؟.

2-فرضيات الدراسة:

من خلال التساؤلات الفرعية السابقة يمكن تقديم فرضيات تكون بمثابة أجوبة محتملة، يتم صياغتها على النحو التالي:

. الفرضية الرئيسية:

- يتجسد الدور الفعلي لبلدية خنشلة في تحقيق الابتكار الحضري من خلال ما تقدمه من جهود وآليات متنوعة.

- الفرضيات الفرعية:

- تساهم جهود البلدية في تعزيز الخدمات الإلكترونية للموطنين.
- تعتمد البلدية على آليات متنوعة في تحقيق الاستدامة للبيئة الحضرية .
- تواجه البلدية صعوبات (مالية ، قانونية، إدارية، مجتمعية) تعيق دورها في تحقيق الإبتكار الحضري

3-أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع الابتكار الحضري من أكثر الموضوعات إرتباطا بحياة الأفراد في المدن حيث من خلاله يمكن تطوير بيئة حضرية قادرة على التكيف مع التغيرات البيئية و تلبي إحتياجات المواطنين بشكل أكثر فعالية وإستدامة.

ويمكن إبراز أهمية موضوع الدراسة في النقاط التالية:

- تنبع أهمية الدراسة من خلال الأهمية والقيمة العلمية للموضوع الذي تعالجه والمتعلق بدور البلدية كأحد ركائز الجماعات المحلية في تحقيق الإبتكار الحضري، خصوصا أن البلدية تعد الوحدة الأساسية المسؤولة عن تنظيم شؤون المجتمع المحلي.
- تكمن أهمية الدراسة في تناول موضوع الإبتكار الحضري بإعتباره من أهم القضايا الراهنة التي تستحوذ الإهتمام العالمي، خاصة مع تنامي متطلبات وإحتياجات المدن وظهور العديد من المشكلات الحضرية التي تأثر على حياة الفرد بشكل ملموس.
- إبراز دور الجماعات المحلية في تبني وتنفيذ إستراتيجيات الإبتكار الحضري.

4- أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة الراهنة إلى محاولة الكشف عن الدور الفعلي للبلدية كطرف من الجماعات المحلية في مجال الإبتكار الحضري وتسليط الضوء على ما تعتمده من اليات وتبذله من جهود من أجل تحقيق الإبتكار وذلك من خلال:

- التعرف على مساهمة جهود بلدية خنشلة في تعزيز الخدمات الالكترونية للمواطنين.
- التعرف على الأليات التي تعتمدها بلدية خنشلة بهدف تحقيق الإستدامة للبيئة الحضرية.
- إبراز الصعوبات والعراقيل التي تواجه بلدية خنشلة في عملها على تحقيق الإبتكار الحضري.

5- أسباب إختيار الموضوع:

تمثلت مبررات إختيار الموضوع فيما يلي:

- أسباب ذاتية:

- يعد الإهتمام الشخصي هو الدافع الأساسي لإختيار الموضوع الدراسة، حيث كانت لدينا رغبة قوية للتعرف على واقع هذا الموضوع ومدى التجسيد الفعلي له على أرض الواقع.
- يعد موضوع الإبتكار الحضري من المواضيع التي يمكن أن تتقاطع في دراستها العديد من التخصصات بما فيه طبيعة التخصص العلمي الذي ندرس فيه وهو علم الإجتماع الحضري وصلته الوطيدة بموضوع الدراسة الذي يركز على الإبتكار في المجال الحضري

- أسباب موضوعية:

- تعد أهمية وقيمة الموضوع علميا من أهم أسباب اختياره للدراسة، والذي يرتبط بعمل الجماعات المحلية ممثلة في البلدية وما تقوم به من دور مهم في عملية تسيير وتطوير مختلف جوانب الحياه في المدينة.

- العمل على إثراء البحث العلمي بدراسة تتعلق بالجماعات المحلية والإبتكار الحضري، في ظل النقص الكبير فيما يتعلق بدراسة الابتكار الحضري.

- تعزيز فهم دور الجماعات المحلية كجهات فاعلة في دعم الابتكار الحضري الذي يعد جزء من التنمية المحلية.

6- تحديد مفاهيم الدراسة:

يمثل الإطار المفاهيمي لهذه الدراسة مجموعة من المفاهيم الأساسية التي تشكل القاعدة النظرية المساهمة في بناء فهم دقيق لموضوع الدراسة، و ترتكز هذه الدراسة على ثلاثة مفاهيم محورية هي: الجماعات المحلية، الابتكار، البلدية، حيث يمثل كل منها عنصرا أساسيا لفهم الإطار النظري للدراسة.

-مفهوم الجماعات المحلية:

تعد الجماعات المحلية إحدى الركائز الأساسية في هيكلة الدولة الحديثة، إذ تلعب دورا مهما في تجسيد اللامركزية الإدارية وتحقيق التنمية المحلية، وقد برزت أهميتها بشكل متزايد في ظل التحولات

الاقتصادية والاجتماعية والإدارية التي تشهدها المجتمعات ، ما جعل منها فاعلا أساسيا في الاستجابة لحاجيات المواطنين وتعزيز المشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي، ويمكن تعريفها كما يلي:

- لغة:

الجماعات المحلية هي مجموعة الأجهزة التنفيذية والفنية على المستوى المحلي تتولى إدارة الشؤون والخدمات العامة ذات الطابع المحلي (فطيمة، 2020، ص 20).

-إصطلاحا:

تعرف الجماعات المحلية بأنها: عبارة عن منطقة جغرافية داخل إقليم الدولة التي يتم تقسيمها إلى وحدات جغرافية تتمتع بالشخصية المعنوية، وتضم مجموعة سكانية معينة وتنتخب من يقوم بتسيير شؤونها المحلية في شكل مجلس منتخب،وتسما اللأمركزية الإقليمية نسبة إلى الإقليم الجغرافي الذي تقوم عليه، وتسمى كذلك بالإدارة المحلية لتمييزها عن الإدارة المركزية ولأن نشاطها محلي، وسميت بالجماعات المحلية للدلالة على المعنى السابق، ويطلق عليها أيضا بالحكم المحلي لتمتعها بإستقلالية واسعة عن الحكومة المركزية، وتسمى أيضا بالمجالس المحلية المنتخبة كونها تنتخب من جهازها التمثيلي من قبل السكان (بوجحفة ، وبن التومي ، جوان 2023، ص 143_144).

- كما يمكن تعريف الجماعات المحلية على أنها: "نطاق جغرافي يتم إدارته بواسطة هيئات منتخبة من سكان ذلك النطاق الجغرافي، حيث تلتزم بإشباع مختلف حاجيات الأفراد تحت إشراف السلطات المركزية. أما في الجزائر فقد كان أول إطار تشريعي لها هو المرسوم 54 من القانون المؤرخ في 20/09/1947 والذي قسم الجماعات المحلية إلى كل من البلديات والولايات".(عباي ، وبن عمر، 2022،ص186).

-وتعرف كذلك بأنها: "أسلوب إداري يتم بمقتضاه تقسيم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي يشرف على إدارة كل وحدة منها هيئة تمثل الإدارة وتعمل على الإستغلال الأمثل لمواردها الذاتية"(بروزق ، 2021 ، ص 223).

-كما عرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنها: "مجموعة من المؤسسات والأليات والعمليات التي تسمح لمواطنيها ومجموعتهم بتبيان مصالحهم و إحتياجاتهم، وتسوية إختلافاتهم وممراسة حقوقهم وواجباتهم على المستوى المحلي" (زوين، 2020، ص 149).

-إجرائيا:

- الجماعات المحلية: هي هيئات إدارية تشكل جزء من النظام الإداري للدولة، تتكون هذه الجماعات من مجموعة من الوحدات الإدارية مثل البلديات، الولايات، تهدف الجماعات المحلية إلى تلبية إحتياجات المواطنين توفير الخدمات الأساسية لهم كالتعليم والصحة والنقل وغيرها.

-مفهوم البلدية:

تعد البلدية إحدى الوحدات الأساسية في التنظيم الإداري المحلي، وتمثل أداة لتنفيذ السياسات التنموية على المستوى القاعدي، ويمكن تعريفها كما يلي:

- إصطلاحا:

- عرفها المشرع الجزائري وفقا للمواد 1 و2 و3 من القانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية على أنها:" الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي القاعدة الإقليمية اللامركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار لمشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية، تمارس البلدية صلاحيتها في كل مجالات الإختصاص المخولة لها بموجب القانون، وتساهم مع الدولة وبصفة خاصة في إدارة الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه" (المادة الأولى والثانية من القانون رقم 10_11 ، 2011/06/22).

- من جانب الفقه فهي عبارة عن جهاز تخطيطي له صلاحيات تنفيذية لمشروعات تنموية، كما أنه أداة تحريك المجتمع بالإضافة إلى توفير البيئة الصحية التي تساعد المواطنين على إستثمار مواردهم وطاقاتهم للمشاركة في العملية التنموية في المدى القصير وعلى المدى الطويل. و من خلال هذا التعريف، يتضح لنا الدور المهم الذي تقوم به البلدية خاصة فيما يتعلق بالتنمية وهذا بإشراك المواطنين من خلال مشاركة الدولة في عملية تحقيق التنمية على مستوى إقليمهم (مفلاح،و حراث،2022،ص 281).

- إجرائيا:

- هي وحدة إدارية محلية تخدم المواطن في مساحة جغرافية محدودة لها عدة مهام من بينها توفير السكن للمواطنين، النقل، النظافة، الصحة، كما تساهم في تنظيم المدينة والعمل على إيجاد سبل مبتكرة لتنمية الوسط الحضري ومواجهة مختلف التحديات التي قد تواجهه.

- مفهوم الإبتكار:

يمثل الابتكار المحرك الأساسي للتغيير والتجديد داخل للمجتمعات، حيث يساهم في خلق حلول مبتكرة للتحديات المحلية، ويعزز كفاءة الأداء وجودة الخدمات.

- لغة:

-إبتكر يبتكر ، إبتكارا ، فهو مبتكر ,و المفعول مبتكر و يقال إبتكر الفاكهة : أكل " باكورتها " أي أولها ، إبتكر عليه : أتاه " بكرة " أي غدوة , و إبتكر المعنى : أتى به غير مألوف(الكر، و طليبي، 2016، ص 387).

-إصطلاحا:

- يعرف لوك كاتي الإبتكار بأنه" يفهم عموما كمقدمة شيء جديد أو طريقة جديدة، أو تأليف المعرفة في المنتجات الجديدة" أو هو" فكرة جديدة أو ممارسة جديدة أو تعبير جديد بالنسبة للفرد الذي يتبناها(بلعيد، ص95).

- كما "يعرف الإبتكار على أنه: فكرة جديدة أو ممارسة جديدة بالنسبة للفرد الذي يتبناها، إذ أن التركيز ليس على درجة إختلاف الفكرة عن الأفكار السابقة ولكن التركيز على تبنيها"(عقون، 2019- 2020، ص 7).

- كما يعرف الإبتكار أنه: "تنمية و تطبيق الأفكار الجديدة في المؤسسة وهنا كلمة مؤسسة شاملة فهي تغطي كل شيء من الفكرة الجديدة إلى إدراك الفكرة إلى جلبها الى المؤسسة ثم تطبيقها"(لعمور، و عبد السلام ، 2015، ص 38).

-إجرائيا:

- بما أن هذه الدراسة الحالية تتمركز على أحد الجوانب المهمة في الإبتكار وهو الإبتكار الحضري سنحاول تقديم مفهوم إجرائي يتماشى مع توجهنا البحثي والذي يشير إلى أنه: الإعتماد على تقنيات وأساليب وحلول لخلق حياة أفضل للمواطنين في المدن وتحسين الخدمات المقدمة لهم، بما في ذلك العمل على جعل بيئة هذه المدن أكثر إستدامة وقدرة على مواجهة التحديات الحضرية، كالتلوث، الإزدحام وغيرها.

7-الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة من العناصر الأساسية في أي بحث علمي أو أكاديمي، حيث تشكل أساس معرفي يساعد على بناء الأفكار البحثية، وقد تم الإعتماد على الدراسات السابقة التي تخدم موضوع دراستنا وهي كالاتي:

الدراسة الاولى:

-دراسة حنان يوسف الخنساء الموسومة ب: أثر البلديات في تنمية المجتمع المحلي(دراسة لبلدية الغبيري) ، رسالة ماجستير في علم الإجتماع، كلية الأداب، جامعة بيروت العربية، 2015-2016.

-تمكن إشكالية الدراسة في التساؤل حول: هل تمكنت مساهمة البلدية في المجتمع اللبناني من عملية تنمية المجتمع المحلي؟ و ماهي الأعمال التي تقوم بها البلدية؟ و هل يمكن للعمل البلدي النشط أن يعوض تقاعس أو إهمال السلطة المركزية؟

-وهدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر البلديات في التنمية المحلية، و مدى تواصل أفراد المجتمع المحلي مع مجلسهم البلدي و تفاعلهم مع الأنشطة التنموية التي تقدمها لهم.

-وقد إعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي لتحليل و ربط و تفسير بيانات الدراسة و تصنيفها و قياسها و إستخلاص النتائج منها، و قد ركزت على أداة أساسية لجمع البيانات الميدانية متمثلة في الإستمارة التي تضمنت 21 سؤالا متمثلة في الإستمارة التي تضمنت:

كما إعتمدت الدراسة على العينة العشوائية البسيطة حجمها 400 مواطن من بلدة الغبيري، بيروت، لبنان.

-و قد توصلا إلى النتائج التالية:

-هناك علاقة طردية بين برنامج التأهيل المهني التي تقوم بها البلدية و إلتحاق المستفيدين العاملين عن العمل بسوق العمل.

-هناك علاقة طردية بين برامج التوعية الإجتماعية التي تنظمها و المشاركة في إنتخابات المجلس البلدي.

البرامج و النشاطات الصحية و الخدماتية التي تقدمها البلدية(اللقاحات ، النظافة ، تنظيم النسل ، صحة ، تعليم ، الحفاظ على البيئة ، تربية ، بنى تحتية)

-إن تنظيم البرامج الموجهة للمواطنين يعمل على زيادة الوعي لديهم (تنظيم النسل ، التغذية ، الحقوق و الواجبات ...) و بالتالي يؤدي إلى تغيير في السلوك.

-الدراسة الثانية:

دراسة بوخلوط حنان: الموسومة ب: دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية، بلدية سكيكدة- كنموذج للدراسة ، أطروحة دكتوراه في علم إجتماع التنمية، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة 20 أوت 1955، 2023-2024 .

-تتناول الأطروحة دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية، مع التركيز على بلدية سكيكدة كنموذج للدراسة، وتنطلق إشكالية الدراسة من التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يساهم المجلس الشعبي البلدي في تحقيق التنمية المحلية؟

-وقد هدفت الدراسة إلى الكشف عن طرق تسيير المجلس الشعبي البلدي وتطبيقه لمخططات التنمية وتحديد إحتياجات المجتمع المحلي ومشكلاته الأساسية والتعرف على العراقيل والتحديات التي تواجه المجلس في تحقيق التنمية.

-كما إعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي، حيث تم تحليل الظاهرة من خلال وصف دقيق لدور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية، مستخدمة عدة أدوات لجمع البيانات تمثلت في الملاحظة التي تم من

خلالها تسجيل أنشطة المجلس الشعبي، وكذلك المقابلة الإستكشافية مع مسؤولين و إطارات في المجلس، كما إستخدمت الإستمارة كأداة رئيسية لجمع اراء الموظفين والفاعلين في المجتمع حول أداء المجلس وقد قسمت إلى 7محاور.

-وقامت الباحثة بتطبيق الحصر الشامل على مجتمع يتكون من 33 مفردة وهم أعضاء المجلس الشعبي البلدي دون إستثناء حتى تتوفر رؤية كاملة متكاملة وشاملة حول دور المجلس في التنمية المحلية.

-توصلت الدراسة إلى أن المجلس الشعبي البلدي يلعب دورا مهما في التنمية المحلية، لكنه يواجه تحديات عديدة تعيق فعاليته منها نقص الموارد المالية والتقنية فصدر في إدراج البعد البيئي والإستدامة في السياسات التنموية، ورغم وجود خطط تنموية، إلا أن التنفيذ يعاني من البيروقراطية وضعف التنسيق بين الجهات المحلية.

الدراسة الثالثة:

دراسة حمايدي عبد المالك الموسومة ب :الجماعات المحلية وإستراتيجية حماية البيئة _ دراسة ميدانية بدائرتي زيغود يوسف وحامة بوزيان قسنطينة: رسالة ماجيستر في علم الإجتماع البيئة بجامعة منتوري قسنطينة للسنة الجامعية 2010_2011

- تمحورت إشكالية الدراسة حول معرفة مهمة الجماعات المحلية في حماية البيئة ومدى تطبيق الأهداف الموجودة من الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة

- هدف الدراسة إلى الكشف عن المعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف المحددة من خلال الإستراتيجية الخاصة لحماية البيئة على المستوى المحلي خاصة ، سواء تعلق الأمر بالتطبيق الميداني للمعايير و الإجراءات العملية والعلمية والقانونية ، وإبراز و توضيح أهمية ومكانة العوامل الإجتماعية في التخطيط الإستراتيجي لحماية البيئة المحلية ومن حيث وضع سياسة بيئية ورشيدة ، تأخذ بعين الإعتبار الجوانب الإجتماعية ، مع محاولة فهم جيد لواقع المجتمع المحلي ومؤسساته الغير رسمية وإشراكها و الإعتماد عليها في تنمية العلاقات الإجتماعية من خلال الجماعات الغير حكومية ومختلف التنظيمات ، بالإضافة إلى توضيح مكانة الجماعات المحلية في عملية حماية البيئة مع إبراز وتبرير وجوب منح هذه الأخيرة إستقلالية أكثر للتفاعل مع مشكلات البيئة المحلية.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإستخدام المنهج الوصفي كمنهج أساسي في الدراسة لجمع وتحليل المعلومات ، بإستخدام تقنيات بحيثة تمثلت في المقابلة والوثائق والإحصاءات الرسمية والملاحظة و الإستمارة التي تضمنت 7محاور .

- وإعتمدت الدراسة على عينة قصدية تم تقدير حجمها ب 43 مفردة متشكلة مع جميع القطاعات العاملة على مستوى المكاتب البلدية للنظافة لكل من بلديات زيغود يوسف ، بني حميدان، حامة بوزيان وديدوش مراد بالإضافة إلى لجان الدائرة لمكافحة الأمراض المنتقلة عن طريق المياه.

توصلت الدراسة الى جملة من النتائج أهمها :

_أن معوقات التجسيد الميداني للإستراتيجية الوطنيية لحماية البيئة بركائزها الثلاثة على المستوى المحلي ، تكمن في الجانب التشريعي والتنظيمات صعبة التطبيق ميدانها صعوبة تتداخل فيها عدة عوامل منها صعوبة تحديد المخالفين ، عدم ردعية القوانين ، التأخر في صدور المراسيم التنفيذية رداءة التشريعات و التداخل في عملية إعدادها وغياب التصور المبني على المواقع الإجتماعي ، التضخم في إنتاج القوانين وبعد هذا عامل إجتماعي يتم إغفاله أثناء عملية وضع التشريعات واللوائح التنظيمية بحيث تكون هذه التشريعات فاقدة للفعالية اللازمة لحماية البيئة المحلية .

_أما بالنسبة للجانب الثاني والمتمثل في الجانب المؤسساتي ممثلا في الجماعات المحلية، فعدم إهتمام المسؤولين المحليين بالمشكلات البيئية وإنعدام المتابعة المستمرة لهذه المشكلات والإنقراض من أهميتها كان سببا في حدوثها ، فالمسؤول لايتدخل إلا حين يتم إبلاعه من طرف الوصاية أو عن طريق مصالح الأمن والدرك ، بالإضافة إلى غياب التصور العلمي في تحديد النقاط السوداء بالنسبة للبيئة المحلية ، و جانب أخر متمثل في نقص المختصين في قضايا التوعية والتحسيس على مستوى اللجان المتخصصة أدى إلى خلل في الجانب المؤسساتي بالتالي عدم تحقيق الأهداف المنشودة ، وبعد هذا أيضا عاملا إجتماعيا تم إغفاله .

- أما الجانب الثالث والمتمثل في محاولة إشراك أفراد المجتمع المحلي في حماية البيئة المحلية التي تصطدم بمعوق أول وهو نفس الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع المحلي من خلال ملاحظة أن أغلبية المشكلات البيئية ناجمة عن نفس الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع وكذلك عدم القدرة على إستثارة المشاركة الإجتماعية لأفراد المجتمع المحلي من حيث نفور أفراده من التعامل من الجهات المسؤولة من ناجمة و كذا نفور هذه الأخيرة من التعامل مع هذه الفئات من ناحية أخرى وبعد هذا الشق الركيزة الأساسية في الإسترتيجية الوطنية لحماية البيئة.

-مناقشة وتقييم للدراسات السابقة:

-أوجه الإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة:

-على الرغم من الإستفادة الكبيرة التي قدمتها الدراسات السابقة لهذا البحث إلا أن كل دراسة تتناول زاوية معينة تميزها عن غيرها، ويمكن أن نحدد بعض نقاط الإختلاف مع الدراسات السابقة كما يلي:

-الإختلاف البارز مع الدراسات السابقة (العربية و الجزائرية) يكمن في المجال الجغرافي حيث أجريت في بيئات وطنية وعربية مختلفة عن بيئة الدراسة الحالية مثل دراسة **(حنان يوسف الخنساء)** التي أجريت

ببلدية الغبيري دولة لبنان، ودراسة (**بوخلوط حنان**) التي أجريت في بلدية سكيكدة دولة الجزائر ، بالإضافة إلى إختلاف الفترة الزمنية التي سوف تتم فيها دراستنا كما أن كل من الدراستين تناولت أحد جوانب المهمة في المجتمع تنمية المجتمع المحلي ودراستنا الحالية الابتكار الحضري.

-كما أن دراسة (حمايدي عبد المالك) تبحث عن دور الجماعات المحلية في حماية البيئة حيث تركز على الاستراتيجيات المتبعة في مجال حماية البيئة في حين تركز دراستنا الحالية على دور الجماعات المحلية في تحقيق الابتكار الحضري بما يتضمنه من اليات تحقيق الاستدامة للبيئة الحضرية، حيث تجاوزت دراستنا مفهوم حماية البيئة لتبحث في كيفية إستدامتها على المستوى المدن.

-أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة:

-هناك تقارب كبير بين دراسة (حنان يوسف) وبين دراستنا حيث تناولت هذه الدراسة المحورين الأساسين للبحث وهما: البلديات والمجتمع المحلي بحيث تمحورت إشكالية الدراسة حول معرفة إمكانية البلدية في تنمية المجتمع المحلي وهو ما تبحث عنه الدراسة الحالية : كيف تساهم البلدية في تحقيق الابتكار الحضري كخطوة لتنمية المدينة، ويعتمد هذا التقارب على مستوى الأهداف فكلاهما تهدفان إلى معرفة دور البلدية في تطوير المجتمع المحلي والوصول إلى التنمية المحلية.

-كما تتفق الدراسة الحالية مع دراسة (حنان بوخلوط) في إهتمامها بالجانب المتعلق بواقع البلدية من صعوبات وعراقيل، حيث إهتمت بدراسة دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية وهو ما يتفق مع دراستنا " واقع البلدية والمجلس الشعبي البلدي في تحقيق التنمية المحلية ".

ومن بين نقاط التشابه بين الدراسة الحالية و دراسة (حنان بوخلوط) الإهتمام بالجانب المتعلق بالصعوبات والعراقيل التي تعيق سير مخططات البلدية التي تهدف إلى التنمية المحلية.

-بينما دراسة (حمايدي عبد المالك) إهتمت بمعرفة دور الجماعات المحلية وإستراتيجيتها الخاصة بحماية البيئة على المستوى المحلي، وهذا ما يتفق مع دراستنا الحالية وبالتحديد الجانب المتعلق با لجماعات المحلية و الفرضية الثانية التي تسعى دراستنا الى الكشف عن مدى تحققها والتي تتعلق بمساهمة الاليات التي تعتمدها البلدية في تحقيق الا ستدامة للبيئة الحضرية.

- جوانب الإستفادة من الدراسة:

-لقد إستفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في العديد من مراحل البحث وتوجيه مساره، حيث أن الإطلاع عليها وفر فرصة واسعة أمام الباحثة بالرجوع إلى الأطر النظرية، و مقارنة نتائج الدراسة الحالية بالنتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات السابقة عند مناقشة النتائج، ويمكن توضيح جوانب الإستفادة كما يلي:

-قدمت لنا دراسة (حنان يوسف الخنساء) نظرة شاملة و معمقة حول موضوع الدراسة وساهمت كثيرا في إثراء الجانب المعرفي للدراسة و تدعيم خلفيتنا الفكرية حول موضوعنا، خاصة من خلال النتائج التي توصلت إليها كما كانت هذه الدراسة بمثابة الموجه الرئيسي في بلورة الفرضية.

-أما دراسة (حنان بوخلوط) ودراسة (حمايدي عبد المالك) فقد إستفادة دراستنا الحالية منها في إثراء الإطار النظري كما ساعدت على ضبط الإشكالية وتساؤلاتها وساعدت على صياغة فروضها بالإضافة إلى مساهمتها في تحديد المعالجة المنهجية لها.

8-المقاربة النظرية:

-يستلزم البحث العلمي من خلال مناهجه وتقنياته الإجابة عن التساؤلات و الإشكاليات المطروحة حول مواضيع متعددة قد تتشابه أو تختلف مجالاتها، وهو ما يفرض على الباحث ضرورة الفهم و تحديد النظريات و المقاربات اللازمة التي تساهم في تحليل ظاهرة ما إنطلاقا من طبيعة هذه الأخيرة مما يعني أن هناك علاقة إرتباطية بين طبيعة الموضوع وإختيار المقاربة النظرية، فليست كل المقاربات مناسبة لكل المواضيع، فالمقاربة تتحدد نهائيا من خلال الفرضيات، حيث هذه الاخيرة توجهنا بدقة نحو المقاربة المناسبة ، فضلا عن خصائص عينة الدراسة و ميدانها. (بوحوش، و اخرون، 2019، ص159)

-وبناء على طبيعة موضوع الدراسة إرتأت الباحثة النظرية البنائية الوظيفية تشكل المقاربة النظرية الأكثر إنسجاما و ملائمة للدراسة التي تمحورت حول دور البلدية كأحد مؤسسات المجتمع في تحقيق الإبتكار الحضري.

-إن المقصود بالبنائية الوظيفية كل البحوث و الدراسات يتمحور إهتمامها في شكل أو بناء أي وحدة، أو يكون محور الاهتمام هو الوظائف التي تؤديها الوحدة في إطار البناء العام للوحدات أو البناء الكلي، والبنائية الوظيفية تركز على الوظائف و الأدوار التي تقوم بها الوحدات المكونة للكل، فمثلا إذا أردنا تطبيق مصطلح البناء على المجتمع فإننا نقول البناء الإجتماعي و المراد بيه مجموعة العلاقات الإجتماعية المتباينة التي تتكامل تتسق من خلال الأدوار الإجتماعية، أما الوظيفة فالمقصود بها الدور الذي يساهم به الجزء في الكل. (علي الحوات:النظرية الإجتماعية(اتجاهات أساسية)، منشورات الجا، ص96

- يعرفها البعض بأنها رؤية سوسيولوجية تهدف إلى تحليل ودراسة بنى المجتمع من ناحية و الوظائف التي تقوم بها هذه البنى من ناحية أخرى. (أكرم حجازي: الموجز في النظريات الإجتماعية التقليدية و المعاصرة).

-بالرجوع إلى البنائية الوظيفية فإنها ترى بأن المجتمع يتكون من أجزاء لها أدوار ووظائف بشكل منظم وليس عشوائي، يجب أن يقوم بدوره حتى لا يحدث الملل الوظيفي الكلي كما أن للمجتمع حاجيات يجب إشباعها و تلبيتها، و كل نسق فرعي يعمل على إشباع و تلبية هذه الإحتياجات حتى يتحقق التفاعل المؤدي إلى التوازن و الإستقرار. (غربي، و قلواز، 2016،ص186)

-و يعتبر بارسونز أول من إستخدم مصطلح النسق الإجتماعي في الدراسات الإجتماعية إستخداما واسعا وذلك للإشارة إلى الظواهر الإجتماعية بإعتبارها وحدات يرتبط أجزاؤها بعضها ببعض، و النسق الإجتماعي عند بارسونز هو شبكة من العلاقات بين الأفراد و الجماعات فهو مجموعة من الفاعلين (أفراد- جماعات- تنظيمات) تنتظم بينها علاقات إجتماعية مستمرة. (حامد، 2012، ص28)

-كما يقول بارسونز إن أي نسق و على أي مستوى يجب أن يفي بأربعة متطلبات إذا كان يريد البقاء، و في كل حالة فإن نسقا فرعيا متخصصا لا بد أن يظهر بالوفاء لكل متطلب على حدى، و هذه المتطلبات الأربعة أو المستلزمات الوظيفية هي كما يلي:

1-التكيف: إن كل نسق لابد أن يتكيف مع بيئته.

2-تحقيق الهدف: لابد لكل نسق من أدوات يحرك بها مصادره كما يحقق أهدافه وبالتالي يصل إلى درجة الإشباع.

3-التكامل: كل نسق يجب أن يحافظ على التواؤم والإنسجام بين مكوناته ووضع طرق لدرء الإنحراف و التعامل معه، أي لابد له من المحافظة على وحدته و تماسكه.

4-المحافظة على النمط: و يجب على كل نسق أن يحافظ بقدر الإمكان على حالة التوازن، وإنطلاقا من تحليل أصحاب هذا المنظور فإنه يركز على كيفية تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال المؤسسات الإجتماعية التي تعمل على تحقيق الإستقرار و تنظيم المجتمع، ووفقا لهذه النظرية، كل جزء من المجتمع مثل(المؤسسات، الأفراد)، يساهم في إستمراريته وتماسكه، وعند إسقاط هذه النظرية على دور البلدية في تحقيق الإبتكار الحضري، يمكننا رؤية بأن البلديات كأحد المؤسسات الإجتماعية المحلية تعتبر أحد الأنساق الفرعية المشكلة للمجتمع الكلي(النسق العام)، وتقوم بوظائف تخدم الهدف الاساسي وهو تلبية إحتياجات المجتمع والعمل على تنمية المدينة وإبتكار حلول تواكب التغيرات.

- وبإعتبار البلدية نسقا إجتماعيا وفقا للنظرية البنائية الوظيفية يمكن تطبيق المتطلبات الوظيفية المذكورة سابقا على الدور الذي تقوم به كالتالي:

1-التكيف مع البيئة: يجب على البلدية التكيف مع التغيرات السريعة في البيئة الحضرية مثل النمو السكاني، التغيرات المناخية و غيرها، بحيث تكون قادرة على الإبتكار الحضري و إستخدام التكنولوجيا الحديثة لتطوير البنية التحتية مثل المدن الذكية.

2-تحقيق الهدف: تسعى البلدية لتحقيق أهداف محددةكجزء من وظيفتها الإجتماعية حتى تساهم في تنظيم الحياة الحضرية وضمان إستقرار المدينة، حيث تقوم بتحقيق التوازن بين إحتياجات السكان

وتحقيق إستدامة المدينة من خلال تحسين الخدمات و توفير حلول مبتكرة تتماشى مع النمو السكاني والبيئي

3-التكامل بين الأجزاء: يعتبر التكامل بين الأجزاء المختلفة من المجتمع أمرا ضروريا لضمان إستمرارية النظام، وبالنسبة للبلدية فإن التكامل يعني التنسيق بين مختلف القطاعات مثل الإسكان، النقل، التعليم و الصحة من أجل تسيير و تطوير المجال الحضري و ضمان تكامل الخدمات.

4-المحافظة على النمط: يشير إلى قدرة البلدية على الحفاظ على التوازن الإجتماعي من خلال الحرص على تنمية المجال الحضري بطريقة تحافظ على الطابع المحلي للمدينة وتلائم إحتياجات سكانها.

-و عليه فإن المنظور البنائي الوظيفي هو منظور أساسي و مهم لفهم المساهمة الفعلية للبلدية كأحد مؤسسات المجتمع في تحقيق الإبتكار الحضري، حيث من خلال هذه الدراسة سيتم التركيز بقدر كبير على الدور الذي تمارسه البلدية في مجال الإبتكار و الوقوف على الصعوبات التي تتشكل عائقا أمام تحقيق هذا الهدف.

الفصل الثاني

تمهيد

1. خصائص الجماعات المحلية
2. مقومات الجماعات المحلية
3. أهداف الجماعات المحلية
4. مهام الجماعات المحلية
5. التحديات التي تواجه الجماعات المحلية في الجزائر
6. صلاحيات البلدية
7. مراحل تطور البلدية
8. . خصائص البلدية
9. أهمية البلدية في تحقيق التنمية المستدامة

خلاصة الفصل

تمهيد:

تعد الجماعات المحلية إحدى الركائز الأساسية في تنظيم الدولة الحديثة، كونها تمثل مستوىً قريبًا من المواطن وتجسد مفهوم اللامركزية الإدارية. وفي الجزائر، أولت الدولة أهمية متزايدة للجماعات المحلية بإعتبارها أداة فعالة في تجسيد التنمية المحلية وتعزيز الديمقراطية التشاركية، ويأتي هذا الفصل ليتناول مقومات الجماعات المحلية و خصائصها ، مع تسليط الضوء على أهدافها ومهامها، والمشاكل التي تواجه الجماعات المحلية في الجزائر.

وتعد البلدية الخلية الأساسية في التنظيم الإداري للدولة، وأقرب وحدة إدارية إلى المواطن، تلعب دورًا محوريًا في تسيير الحياة اليومية للسكان وتنفيذ السياسات العمومية محليًا. وفي الجزائر، اكتسبت البلدية أهمية متزايدة منذ الإستقلال، خاصة بعد تكريس مبدأ اللامركزية، ما جعل منها أداة فعالة لتحقيق التنمية المحلية وتعزيز المشاركة الشعبية في تسيير الشؤون العامة. ويهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على مكانة البلدية ضمن التنظيم الإداري الجزائري، من خلال دراسة الإطار القانوني المنظم لها، ومراحل تطورها، وصلاحياتها، وخصائصها وكذا أهميتها في تحقيق التنمية المستدامة.

1.خصائص الجماعات المحلية:

تتميز الجماعات المحلية بكثير من الخصائص سواء تعلق الأمر بالولاية أو البلدية التي نسردها كما يلي:

أ- الإستقلال الإداري:

الإستقلال الإداري معناه إنشاء أجهزة تتمتع بكل السلطات والصالحيات اللازمة بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة وهذا في إطار نظام رقابة مشددة من طرف الحكومة المركزية على الوحدات المحلية،حيث تتحقق الإستقلالية الإدارية في الجماعات المحليةمن خلال حرية التسيير الإداري سواء فيما يخص الإطار التنظيمي و الهيكلة الداخلية أو فيما يخص توظيف وتسيير المسار المنهي لمستخدميها.

ب- التمتع بالشخصية المعنوية:

تعتبر الشخصية المعنوية السند القانوني لتوزيع الوظيفة الإدارية بالدولة من خلال إعطاء بعض الأجهزة الإستقلال القانوني حتى تتمكن من القيام بنشاطاتها بما يترتب عن ذلك من حقوق وإلتزامات وتحميل المسؤولية، وإن إضفاءالشخصية المعنوية العامة على الهيئات المحلية يحقق قدرا من الحرية في التصرف ويدعم الإستقلال الذي يجب أن تتمتع به في مواجهة السلطة المركزية، مما أدى هذا إلى تأسيس الشخصية المعنوية للوحدات المحلية من الناحية الفقهية والقانونية.

ج- الإستقلال المالي:

إن تمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية والإستقلال الإداري وجب الإعتراف لها بخاصية الإستقلال الماي، أو الذمة المالية المستقلة ويعني هذا توفير مبالغ أو موارد مالية خاصة للجماعات المحلية تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها ،وإشباع حاجيات المواطن في نطاق عملها وتمتعها بحق التملك للأموال الخاصة، بالإضافة إلى ذلك فإن الإستقلالية المالية للجماعات المحلية تسمح لها بإدارة ميزانيتها بحرية وذلك في حدودما تمليه عليها السياسة الإقتصادية للدولة حتى لا يكون لذلك تأثير على مجرى النمو الإقتصادي.

د- وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية: يرجع سبب قيام نظام اللامركزية إلى وجود مصالح أو شؤون محلية تتمثل في ذلك التضامن الذي يعبر عن إهتمامات وإحتياجات سكان الإقليم أو جهة معينة من الدولة والتي قد تختلف عن الإحتياجات والمصالح والشؤون الوطنية العامة والمشتركة بين جميع المواطنين**(برزوق،2021 ، 221، 225).**

2.مقومات نظام الجماعات المحلية:

يعتبر نظام الإدارة المحلية أسلوبا إداريا بمقتضاه يقسم إقليم الدولة إلا وحدات ذات مفهوم محلي، فهذا النظام على عدد من المقومات الأساسية.ويمكن إبراز أبعاد كل مقوم من هذه المقومات بالتفصيل كما يلي:

-تقسيم إداري لإقليم الدولة:

يشير هذا المفهوم إلى ضرورة وجود تقسيم إداري لإقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي ولا تكون إلا بتوفير وحدة المصلحة لدى سكانها ووحدة الإنتماء يتوقف نوع التقسيم الإداري لإقليم الدولة على هدف الدولة من نظام الإدارة المحلية وعلى الظروف البيئية السائدة في إقليم الدولة، في هذا الإطار توجد عدة عوامل تكون دائما موضع الإعتبار عند تقسيم إقليم الدولة لأغراض الإدارة المحلية، أهميتها: تجانس المجتمعات المحلية والقوة المالية، أي مدى قدرة الوحدة المحلية للحصول على موارد مالية ذاتية تكفي لتغطية جزء كبير من نفقاتها، فهذا يتطلب حجما أدنى من السكان الذين يكلفون بأداء الضرائب والرسوم إلى السلطات المحلية المعينة

-المجالس المحلية المنتخبة:

من الضروري إدارة شؤون الوحدات المحلية من قبل مجالس منتجة تمثل الإدارة العامة لمواطني الوحدة، فالمواطنين أدرى بتحديد مشاكلهم والعمل على حلها بالأسلوب الذي يرونه مناسبا.

الأصل أن تشكيل المجالس المحلية المنتخبة يكون بالإنتخاب المباشر، ذلك أن الباعث على نشأة نظام الإدارة المحلية باعث سياسي، وهي الأقرب إلى الأهالي ماديا ومعنويا، بالإضافة إلى أن الإنتخاب المباشر ضروري لدعم استقلال السلطات المحلية في مواجهة الحومة المركزية ولأن التنمية الإقتصادية والإجتماعية المحلية تقوم أساسا على المشاركة الشعبية في التخطيط والإدارة والتنفيذ.

-التمويل المحلي الذاتي بالموارد المحلية:

يكون إستقلال الوحدات المحلية إداريا بإستقلالها المالي وتباعا لإستقلالها بموارد مالية ذاتية تكون لها ذمة مالية منفصلة عن ذمة الدولة وبالتالي تتمتع بحرية تامة في إنفاق أموالها، فلا يقتصر دور الإستقلال المالي على دعم الإستقلال الإداري، لكنه يسهم أيضا في دعم مبادئ الإدارة المحلية عن طريق تأكيد المسؤولية المالية لمواطني الوحدات المحلي.

- رقابة الحكومة المركزية على السلطات المحلية:

تقوم على عدة أسس من أهمها السلطات المحلية تتفاوت بين القوة المالية تبعا لما يأتي لكل منها من حصيلة الموارد المالية المقررة لها، الأمر الذي يتطلب مراقبة أعمال هذه السلطات بالإضافة إلى أن

الجماعات المحلية تتفاوت في أحجامها، طبيعة إقتصادها و مستوى سكانها الإجتماعي و الثقافي. أحيانا قد تغالي بعض السلطات المحلية في أسعار الضرائب المحلية للحصول على تكفي لمواجهة الحاجات المحلية، مما يستدعي الأمر تدخل الحكومة المركزية لتحديد حد أعلى لأسعار الضرائب بين السلطات المحلية المختلفة.

-المشاركة الشعبية:

تعتبر المشاركة الشعبية أحد المقومات الأساسية لقيام نظام الإدارة المحلية وبدون المشاركة الشعبية في إتخاذ القرارات بالمجالس المحلية وفي العمال الخاصةبالتنمية المحلية تبتعد وحدات الإدارة المحلية عن حقيقة ما يحس به المواطنين من مشكلات وحاجات في المشاركة الشعبية هي إشتراك المواطنين أفراد و جماعات و أولويات المجتمع و تحديد أفضل الوسائل لتحقيق هده الإحتياجات وتمويل المشروعات و إتخاذ القرارات و تنفيذ السياسات.

-التخطيط و ضرورة التكامل بين أجهزة التخطيط: يمكن إعتبار التنمية المحلية على أنها تلك العملية المخططة للتعبئة الشاملة والإستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة للنهوض بالمجتمعات المحلية في جميع المستويات.

فإذا كان التحدث عن التنمية المحلية كهدف أساسي للإدارة المحلية فإنه كي تحدث على الوجه المطلوب لابد أن تكون مخططة، أي أن التخطيط هو أحد المقومات الضرورية لأي نظام للإدارة المحليلة.

فإذا كان تحديد إتجاهات التنمية فيما يتعلق بالأهداف والأولويات العامة تبدأ من السلطة العليا والمجلس الشعبي بها فإن الأهداف التفصيلية والمنشأة القاعدية ينبغي أن تبدأ من الوحدات الأدنى ومجالسها الشعبية على أن يتم إقرارها من السلطات العليا والمجلس الشعبي بها ضمانا لواقعية التخطيط. ويلزم ذلك ربط التخطيط الإقليمي والمحلي بالتخطيط القومي بحيث تتضمن الخطة الوطنية الخطط الإقليمية والمحلية بما يحقق التكامل الإقتصادي والإجتماعي والعمراني وحماية البيئة وهذا يتطلب التنسيق بين أجهزة التخطيطي على كافة المستويات.

-توفير العنصر البشري:

يعمل العنصر البشري على إنجاح التنمية المحلية والتي تعتبر الهدف النهائي لنظام الإدارة المحلية، فهو الذي يفكر في كيفية إستخدام الموارد المتاحة أفضل إستخدام و تدبير التمويل اللازم لإقامة المشروعات وتنفيذها، وذلك يجب أن تتوفر لدى وحدات الإدارة المحلية للموارد البشرية المؤهلة فنيا وإداريا بالإضافة إلى مشاركة المواطنين في مجيع عمليات التنمية منذ رسم الخطة على غاية تنفيذها وهو عمل إلزامي.

-مقومات قانونية:

تعتبر مقومات القانونية من أهم المقومات الأساسية التي تقوم عليها الإدارة المحلية فيمكن إستخلاص أن المقوم الخاص بضرورة ذاتية لدعم إستقلالها الإداري والتقليل من إعتمادها على الحكومة المركزية في الحصول على إعلانات حكومية، هو الركن الأساسي لقيام نظام إدارة محلية ناجحة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن توافر الموارد المالية الذاتية المحلية أمر لابد منه لكي تقوم الوحدات المحلية بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

كما تجدر الإشارة إلى أن تلك الأهداف المنوطة بالوحدات المحلية تجتمع كلها في هدف رئيسي يتلخص في السعي إلى تحقيق التنمية المحلية أكبر درجة ممكنة من الكفاءة وحسن الأداء ذلك أن تحقيق هذا الهدف بالصورة المطلوبة يتبعه تحقيق المقومات الأخرى التي تقوم عليها نظم الإدارة المحلية و من ثم نجاح نظام الإدارة المحلية المطبق (بن طيبة، و خروبي، 2016 ، ص 80_81).

3- أهداف الجماعات المحلية:

هناك عدة أهداف متعددة منها:

أ-الأهداف السياسية:

ترتبط أساسا بمبدأ تشكيل الهيئات المحلية بالإنتخاب وهو مبدأ أساس الإدارة المحلية الذي يحقق أهداف منها:

-الديمقراطية : تعتبر أحد الأهداف الرئيسية التي يسعى نظام الإدارة المحلية إلى تحقيقها وتمثلت في المجالس المحلية المنتخبة بواسطة المجتمع المحلي لتتولى الحكم والإدارة في هذة المجتمعات؛

- دعم الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القوم : ففي الدول التي لم تستطع أن تحقق وحدة سياسية قوية الأركان فإن نظام الإدارة المحلية المطبق فيها يجب أن يسعى إلى تدعيم وتأكيد الوحدة الوطنية والقضاء على أي تسلط للقوى السياسية داخل الدولة؛

- إن نظام الإدارة المحلية يهدف إلى تقوية البناء السياسي والإقتصادي والإجتماعي للدولة وذلك بتوزيع الإختصاصات بدلا من تركيزها في العاصمة مما يظهر أثره في مواجهة الأزمات التي قد تتعرض لها الدول في الداخل أو الخارج .

ب- الأهداف الإدارية:

وتتضن تحقيق الكفاءات الإدارية حيث تلعب كفاءة الإدارة دورا فعالا وأساسيا في إدارة المحليات للخدمات المختلفة وكذلك في أداء الوظائف العامة التي يصطلح بها المجلس المحلي بكفاءة لتحقيق الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتوفير الخدمات للمواطنين بأيسر السبل.

ج- الأهداف الإقتصادية:

تتمثل في:

- توفير مصادر التمويل المحلي من خلال الضرائب والرسوم المحلية وإيرادات و أملاك المجالس المحلية مما يساهم في تخفيف العبء عن مصادر الدولة التقليدية وتخصيص تلك المصادر للمشروعات القومية؛

- تأسيس مشروعات إقتصادية تلائم إحتياجات الوحدات المحلية و حاجات المواطنين فالمجالس المحلية أقدر عادة من السلطة المركزية على إقتراح أو إقرار المشروع الإقتصادي الذي تحتاجه الوحدة المحلية.

د- الأهداف الإجتماعية:

تتركز في :

-الإدارة المحلية وسيلة لربط البناء المركزي بالقاعدة الشعبية وبذلك يحصل التجاوب بين الجهاز المركزي وباقي القطاعات الشعبية؛

- إن الإدارة المحلية وسيلة لحصول الأفراد على إحتياجاتهم وذلك لأن إدارة المصالح المحلية تتفق حاجات المجتمع المحلي و تحقيق ميوله.

- تعميق الثقة بالإنسان و بالقيم الإنسانية عن طريق تأكيد حرية الفرد و إحترام كرامته و كبريائه بمعنى معاملته ككائن إجتماعي يرتبط بأفراد مجتمعه وينتمي معهم إلى بيئة محلية معينة يؤثر فيها و يتأثر بها ورغبته في الإدارة وإنتخاب من يمثله. (عزي، وسالمي ، 2020، ص 129).

4- مهام الجماعات المحلية:

تحدد مهام الجماعات المحللية وفق قانون البلدية والولاية، فمثلا تحدد مهام البلدية وفق الباب الثانيبلقانون البلدية والمتضمن في المواد 107 إلى 124 كما يلي:

-حماية الأملاك العقارية داخل تراب البلدية وإستغلالها في المشاريع التنموية ذات الطابع العمومية؛

-السهر على التنمية المحلية والتهيئة وذلك وفق مخططات التنمية المسطرة مع الحفاظ على الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء؛

-الحفاظ على النظافة من خلال مشاريع الصيانة وتنظيم حركة المرور داخل تراب البلدية؛

-المساهمة في التنمية الإجتماعية من خلال تدعيم المؤسسات التربوية وتعزيز دور الجمعيات إضافة إلى التنمية السياحية من خلال تهيئة الأماكن السياحية وتقوية ودعم الرياضات المختلفة وتوفير أماكن للترفيه والتسلية؛

-تنظيم ومتابعة عمليات التعمير بما يحدده القانون ومنع كل عمليات البناء الفوضوي؛

-الرعاية الاجتماعية؛

-تأطير وتنظيم الإستثمارات الإقتصادية (رقاب، و معاش، 2023، ص 73_74).

5-التحديات التي الجماعات المحلية في الجزائر:

تعاني الإدارة المحلية في الجزائر أزمة متعددة الجوانب، وتواجه مصاعب ومشاكل وتحديات تؤثر على أداء دورها الخدماتي والتنموي،وتتمثل هذه التحديات فيما يلي:

5ـ1 . التحديات السياسية:

من بينها ضعف مظاهر المشاركة السياسية في البيئة المحلية، وإنخفاض مساهمات قوى المجتمع المدني المحلي في إتخاذ القرارات، وترقية الديمقراطية، الإنقسامات السياسية والصراعات الداخلية بين أعضاء المجالس المنتخبة دون إتخاذ العديد من القرارات الحاسمة المؤثرة في حاضر ومستقبل الجماعات المحلية، ربط ترشح المواطنين للمجالس المنتخبة المحلية في إطار الأحزاب السياسية، وعدم وضع هذه الأخيرة معايير موضوعية لإنتقاء المترشحين، ضعف أداء الأحزاب السياسية وعجزها عن القيام بدورها في التنشئة والتجنيد وتقديم البرامج على المستوى المحلي لتحقيق التنمية المحلية.

- غياب مبدأ الإستقلالية:

من بين أهم المشاكل التي تعيق عمل الجماعات المحلية هو غموض القوانين والتشريعات التي تتعلق بالعلاقة بين المركز والهيئات المحلية من ولاية، وبلدية، غياب المشاركة الشعبية في رسم السياسات المحلية.

2-التحديات الإدارية:

تتمثل في تعدد الأجهزة التي تمارس الرقابة الإدارية والمالية على عمل المجالس المحلية، وهذا بالرغم من تمتع البلدية بشخصية معنوية وإستقلال مالي،كثرة عدد الولايات والدوائر وإرتفاع أعدادها من تقسيم لاخر مع عدم مراعاة هذا التقسيم إلى الإعتبارات الجغرافية والإقتصادية ومن حيث الموارد، الشكوى من الروتين الحكومي الذي يعرقل أعمال الإدارة المحلية، وتعدد الإجراءات الحكومية، فقدان التنسيق بين أعمال الهيئة المحلية وفروعها، ضعف أجهزة المتابعة والرقابة والتدقيق، ضعف الجهاز التنفيذي للهيئات المحلية، وعدم

تفهمها للواقع والظروف المحلية، محدودية الصالحيات الممنوحة للمنتخب المحلي الجماعات المحلية بصفة عامة و إرتباطها في جل مجالات عملها بالمركز، إنتشار المحاباة والمحسوبية في تعيين موظفي الهيئات المحلية،مما يؤثر على كفاءة العاملين عليها،فكل هذه المشاكل المالية، الفنية، والإدارية، تواجهها الهيئات المحلية، التزايد السكاني الذي تعاني منه بعض الجماعات المحلية في الجزائر من جراء التقسيم الإداري

اللاعادل وكذلك الناتج عن الأزمات الإقتصادية و الأمنية التي عاشتها الجزائر في أواخر القرن الماضي النزوح الريفي خلال فترة العشرية السوداء،ضعف الموارد البشرية.

3-التحديات المالية:

الجماعات المحلية في الجزائر تعتمد بالدرجة الأولى على الميزانية العامة للدولة،ما يفقدها إستقالاليتها المنصوص عليها قانونا.

4-التحديات الإقتصادية:

مثل عدم جدية وفعالية التخطيط، سوء توطين البرامج التنموية : بسبب توزيعه على أساس جهوي غيرمتوازن (بوجحفة، و بن التومي، 2023، ص 145،147).

6- -صلاحيات البلدية:

تتمثل فيما يلي (المواد من 107 إلى 123 من القانون رقم 10-11 ، 22 -06-2011)

-التهيئة والتنمية: يعد المجلس الشعبي البلدي برامجه السنوية والمتعددة السنوات، ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها في إطار المخطط البلدي للتنمية، وكذا المخططات التوجيهية القطاعية، وإقامة مشروع إستثمار/ أو تجهيز على إقليم البلدية أو أي مشروع يندج في إطار البرامج القطاعية للتنمية، وحماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء، والموارد المائية والتأثير في البيئة، والإستغلال الأمثل لها؛

- التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز: تسهر البلدية على الحفاظ على وعائها العقاري ومنح الأولوية في تخصيصها لبرامج التجهيزات العمومية والإستثمار الإقتصادي، والأملاك التابعة للدولة،كما تسهر على التأكد من تخصيصات الأراضي وقواعد إستعمالها، المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء ذات العلاقة ببرامج التجهيز والسكن، ومكافحة السكنات الهشة غير القانونية، كما تبادر وتساهم في ترقية برامج السكن وصيانة المباني والأحياء؛

-نشاطات البلدية في مجال التربية والحماية الإجتماعية والرياضة والشباب والثقافة والتسليةالسياحية: تقوم البلدية بإنجاز مؤسسات التعليم الإبتدائي، وإنجاز وتسيير المطاعم المدرسية والسهر على توفير النقل المدرسي، المساهمة في إنجاز الهياكل القاعدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية والشباب والثقافية والتسلية، توسيع قدراتها السياحية وتشجيع المتعاملين المعنيين بإستغلالها؛

-النظافة وحفظ الصحة والطرقات البلدية: تسهر البلدية على ضمان توفير المياه الصالحة للشرب، صرف المياه المستعملة ومعالجتها، جمع النفايات ومعالجتها، مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة، المحافظة على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور، صيانة طرقاتها، وإشارات المرور التابعة لطرقاتها، وتتكفل في إطار تحسين المستوى المعيشي للمواطن (حسين، 15_06_2023، ص 56_57).

7. مراحل تطور البلدية:

من خلال ما سبق ذكره، يتجلى لنا الدور الأساسي للتنظيم البلدي في الجزائر، وعليه يجب الإطلاع على مضى وواقع هذا التنظيم الإداري المحلي، ومن أجل ذلك يجب التطرق إلى أهم المراحل والحقب التي مرت بها:

7-1البلدية في المرحلة الإنتقالية 1962-1967:

تعرضت البلدية الجزائرية في هذه المرحلة لنفس الأزمة التي مست كل مؤسسات الدولة على إختلاف أنواعها، وهذا بحكم مغادرة الأوروبيين أرض الوطن، ولقد أثبتت الدراسات على أن أكثر من 1500 بلدية كانت مشلولة عن العمل، بحكم ظروفها الصعبة على المستوى المالي والتقني والبشري، لذا إضطرت السلطات الجزائرية أنذاك إلى تخفيض من عدد البلديات، من 1536 بلدية إلى 632 بلدية، وإستحداث هيئات لتتولى مهمة تسيير شؤون البلدية، فأنشأت ما يسمى بالمندوبيات الخاصة، بعدها جاءت لجان التدخل الإقتصادي والإجتماعي، ثم المجلس البلدي لتنشيط التسيير الذاتي.

7-2مرحلة التفكير في إنشاء قانون البلدية:

لقد كان لدستور 1963 وميثاق الجزائر وميثاق طرابلس، بالغ الأثر في إبراز مكانة البلدية على المستوى الرسمي والإعتراف بدورها، ولعل من الأسباب التي دفعت السلطة أنذاك إلى ضرورة الإسراع في التفكير في إصدار قانون للبلدية هي:

-خضوغ البلديات أثناء الفترة الإستعمارية للنظام القانوني الفرنسي، مما أجبر السلطة إلى ضرورة التعجيل بإصلاح المؤسسات الموروثة من النظام الإستعماري، ومنها البلديات؛

-عدم مواكبة هذه النصوص لفلسفة الدولة المستقلة والتي تبنت الإتجاه الإشتراكي بحسب النصوص الرسمية؛

-رغبة السلطة في عدم إطالة الفترة الإنتقالية خاصة وقد نجم تباين محسوس على المستوى التطبيقي أو العملي؛

- إن دور البلدية أعظم من دور الولاية لاشك بحكم إقترابها أكثر من المواطنين وبحكم مهامها المتنوعة والأساسية، لذا وجب أن يبدأ الإصلاح منها أولا.

7-3 مرحلة قانون البلدية لسنة 1967-1990:

لقد تميز هذا القانون بالتأثر بنموذجيتين مختلفتين هما النموذج الفرنسي والنموذج اليوغسلافي،ويبدو التأثر بالنظام الفرنسي خاصة بالنسبة لإطلاق الإختصاص للبلديات وكذا في بعض المسائل التنظيمية الأخرى بحكم العامل الإستعماري، أما التأثر بالنموذج اليوغسلافي فيعود سره إلى

وحدة المصدر الإيدولوجي (النظام الإشتراكي) وإعتماد نظام الحزب الواحد وإعطاء الأولوية في مجال التسيير للعمال والفلاحين فبموجب هذا القانون أوكلت للبلدية عدة مهام في شتى المجالات، إدارية وسياسية، إقتصادية وإجتماعية، ثقافية وتربوية.

4-7 مرحلة قانون البلدية لسنة 1990-2011:

وهذه المرحلة تميزت بخضوعها لمبادئ وأحكام جديدة أرساها دستور 1989، وعلى رأسها إلغاء نظام الحزب الواحد وإعتماد نظام التعددية الحزبية، ولم يعد في ظل هذه المرحلة أي أولوية معترف بها رسميا لفئة العمال والفلاحين والمثقفين كما سلف القول في ظل قانون 1967، أي تبث هجر النظام الإشتراكي.

ومع ذلك، وبعد أن مضى تقريبا ستين سنة بعد الإستقلال، وأكثر من عشرين سنة من التعددية السياسية والحزبية والإنتفاح الإعلامي وتبني مبادئ إقتصاد سوق، وبالنظر إلى المهام الجديدة المنوطة بالبلدية في مجالات إستراتيجية ما فتئت تزداد تعقيدا وتخلفا، وما أنفك تأثيرها بتضاعف على حياة المواطنين**(بن عبد الحق، 2018، 100،102).**

8-خصائص البلدية:

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أهم الخصائص التي تتمتع بها البلدية، و التي تميزها عن المفاهيم المشابهة لها:

8 . 1 . اللامركزية:

من أهم ما يميز البلدية هو اللامركزية بكل أنواعها (اللامركزية الإدارية، اللامركزية الوظيفية، اللامركزية الإقتصادية) وتعني توزيع المهام بين السلطات المركزية والبلدية، مع خضوعها دوما لرقابة السلطات المركزية.

8 . 2 . الإستقلالية المالية:

تحضي البلدية بإستقلالية مالية بهدف تسيير وتجهيز مختلف مرافقها المحلية من أجل تلبية مختلف متطلبات المواطنين وتجسيد البرامج والخطط التنموية للنهوض بمختلف الأوضاع.

8 . 3 . الشخصية المعنوية:

أي لها وجود قانوني مستقل عن كل من الولاية والدولة، ولها حق التقاضي أمام القاضي، ولها ممثل قانوني هو رئيس المجلس الشعبي البلدي، ويمكنها إبرام العقود، قبول الهيئات وغيرها.

8 . 4 . الإستقلالية الإدارية:

وهي الإستقلالية في القيام بمختلف الوظائف الإدارية التي تنهض بأعبائها الإدارات المحلية التي وجدت من أجلها في الأصل، وهي تعني بذلك توزيع المهام الإدارية بين الحكومة المركزية والإدارات اللامركزية **(موساوي، و قريشي، 2020، ص 96).**

9- **أهمية البلدية في تحقيق التنمية المستدامة:** (هرموش، و رمضان ،2019، ص 146_147).

تعتبر البلدية النواة الرئيسية للتنمية المحلية بإعتبارها قريبة من المواطن، وقد وضعت أساسا بهدف تسيير شؤون الأشخاص وتحسين وضعية حياتهم في الوسط الحضري والريفي، على جميع المستويات(الإجتماعية، الإقتصادية)، وقد خولت الدولة السلطات إلى البلدية بإتباع نظام اللامركزية من أجل التخفيف من حدة صعوبات الحياة ومحاولة تذليل عقباتها كل ماأمكن ذلك لترقية الوسط المعيشي للمواطن على مستواها، مع الأخذ بعين الإعتبار نصيب الأجيال القادمة من هذه التنمية.

ولكي تتمكن البلدية من تحقيق التنمية المحلية وحتى إستدامتها، لابد من وضع تحت تصرف هذه الهيئة مجموعة من الاليات تمكنها من القيام بدورها التنموي على أحسن وجه، ويضبط عملها مع غير من الإدارات والهيئات المركزية والمحلية. الفاعلة والمشتركة معها في العمل التنموي المحلي، بالتالي يمكن تعريف التنمية المحلية المستدامة على أنها نمط ديناميكي من التفكير ونهج العمل للإستفادة من موارد البشرية والمادية المتوفرة في مجتمع ما، بغية زيادة هذه الموارد كم ونوعا، وإستخدامها على نحو يعود بالنفع على جميع فئات وأفراد المجتمع، مع الإلتزام بضمان إستدامة هذه الموارد وبالتالي ضرورة أن تكون طويلة الأبد، كاملة وشاملة لمختلف المجالات.

من خلال ما سبق يمكن القول أن نجاح التنمية المحلية المستدامة مرهون بمدى فعالية الاليات المستعملة من قبل الجماعات المحلية عامة والبلدية بصفة خاصة، حيث لابد أن يكون هناك تنسيق فعال فيما بين هذه الاليات بدءا من المرافقة الإدارية والتنظيمية المفعلة من قبل البلدية لخدمة المواطنين، بالإضافة إلى مدى توفير الموارد المالية المخصصة للإتفاق وكذا الموارد البشرية التي تعتبر العصب من خلاله يتم تحقيق التنمية، فضلا عن ضرورة وجود دراسات تقنية وفنية مختلف البرامج والمشاريع الموضوعة من قبل البلدية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة وفيما يلي أهم الاليات أو المتطلبات الواجب توفرها والتنسيق فيما بينها من أجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

-المرافقة الإدارية والتنظيمية لنشاطات البلدية:

يعبر هذا العنصر على ضرورة توفر نوع من الإستقلالية للبلدية من أجل القيام بالنشاطات التي وضعت لأجلها وكذا الطبيعة التنظيمية والتسيرية للبلدية، وذلك من خلال توفرها على هيكل تنظيمي

وإداري يتناسب مع أهدافها المسطرة، وكذا قدرتها على ترتيب أولوياتها التنموية وبالتالي تلبية الحاجات والمتطلبات الضرورية للمجتمع المحلي بما يخدم أهداف التنمية المحلية المستدامة.

-توفر الإحتياجات من الموارد (المالية والبشرية):

يعتبر توفر الإحتياجات من الموارد سواء كانت مالية أو بشرية من الضروريات اللازمة والأساسية لقيام التنمية المحلية، حيث يعرف التمويل المحلي بأنه كل الموارد المالية المتاحة من إيرادات ذاتية وخارجية لميزانية البلدية لتحقيق التنمية المنشودة، هذا فضلا عن ضرورة تطوير العنصر البشري الذي يعد شرطا أساسيا لكل تنمية حقيقية، وذلك من خلال وضع برامج لتدريب وتطوير قدرات العمال من جهة وتوفير كافة الضروريات بما يمكنهم من تحقيق أفضل إستجابة لمطالب المجتمع المحلي من جهة، وخلق حالة من الوعي المستمر لدى العمال في البلدية والمجتمع المحلي على ضرورة تنمية قدراتها الذاتية كي تصبح أكثر قدرة على وضع خطط العمل الملائمة لزيادة قدراتها وتحسين مستواها المعيشي وشروط الحياة بصفة عامة.

_تنوع البرامج والمشاريع التنموية للبلدية:

وتتمثل في مختلف المشاريع التنموية والبرامج الموضوعة من قبل البلدية في إطار ما يخوله لها القانون لخدمة المواطن المحلي وتحقيق التنمية المستدامة، من أمثلتها مشاريع إنجاز البرامج السكينة، المؤسسات التربوية، قاعات العلاج، دور الحضانة، وحتى مشاريع مختلف شبكات الطرق، قنوات المياه الصالحة للشرب، قنوات الصرف الصحي وغيرها من مشاريع البنى التحتية المخصصة لتحقيق رفاهية المواطن وتسهيل معيشته، حيث يجب أن تركز هذه الدراسات على القواعد الصحية والإستغلال الأمثل للبيئة المزمع إستقبالها للمشرع التنموي، وعليه فمن الضروري على معد هذه الدراسة أن يأخذ في الحسبان التركيبة الإجتماعية لهذا الوسط، معدل النمو الديمغرافي، النشاط الرئيسي للمنطقة، عدد السكان، والمقاييس المعتمدة من طرف الدولة في مجال الخريطة الصحية والتربوية، وباقي المقاييس المعمول بها في القطاعات الأخرى، لذا من الضروري أن يرفق الملف التقني لأي دراسة إجتماعية وإقتصادية وبيئية شاملة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل، تبيّن أن الجماعات المحلية في الجزائر تُعد حجر الزاوية في تطبيق اللامركزية وتعزيز التنمية المستدامة على المستوى المحلي، فقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الجماعات المحلية من مقومات وخصائص وأهداف وكذا مهامها ومشاكلها، هذا ماتطرقنا له في الفصل الأول أما الفصل الثاني فسنعرض فيه عموميات حول البلدية من خصائص وصلاحيات ومراحل تطورها وكذا أهميتها في تحقيق التنمية المستدامة.

كما تعتبر البلدية مكون أساسي في التنظيم الإداري الجزائري، حيث تلعب دورا مهما في تسيير الشؤون المحلية وتحقيق التنمية. ورغم ما تتمتع به من صلاحيات قانونية، إلا أن أداءها مازال يواجه تحديات متعددة، أبرزها ضعف الإمكانيات ونقص التنسيق، مما يتطلب دعما أكبر لتعزيز دورها في خدمة المواطن، حيث أصبح الإبتكار في العصر الحديث أداة محورية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، نظرا لدوره الفعال في تحسين الأداء. مع التعمق في أنواع الإبتكار وخصائصه الجوهرية، إلى جانب تسليط الضوء على المؤشرات المعتمدة لقياسه، وكذا العوائق التي تعترض سبيل تفعيله، وهذا ما سيتم التطرق له في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

تمهيد

1 ـ التطور التاريخي للإبداع و الإبتكار

2 ـ أنواع الإبتكار

3 ـ خصائص الإبتكار

4 ـ عوائق الإبتكار

خلاصة الفصل

تمهيد:

الإبتكار هو عملية تطوير أفكار جديدة أو تحسين أفكار وممارسات قائمة بهدف إيجاد حلول فعالة ومبدعة لمشكلات أو احتياجات معينة. يعد الإبتكار عنصرًا أساسيًا في التقدّم والتطور، سواء على مستوى الأفراد أو المجتمعات أو المؤسسات، إذ يسهم في تحسين جودة الحياة، ودفع عجلة الاقتصاد، وتعزيز التنافسية. ويمكن أن يظهر الابتكار في مختلف المجالات مثل التكنولوجيا، والتعليم، والصناعة، والخدمات، مما يجعله محركًا رئيسيًا للتغيير الإيجابي والنمو المستدام وفي هذا الفصل سنحاول عرض اساسيات حول الابتكار.

1-التطور التاريخي للإبداع و الإبتكار:

ظهر الإهتمام بدراسة الإبداع منذ القدم حيث كان ينظر اليه على أنه قوة خارقة لا يمكن السيطرة عليها و يملكها بعض الناس كتفضيل طبيعي، و كان يتم الخلط بين الإبداع و العبقرية و الموهبة. و عبر الحضارات القديمة كالحضارة البابلية و المصرية و كذا الحضارة اليونانية و الرومانية وصولا إلى العصور الوسطى كان يعتقد أن الوراثة هي العامل الرئيسي في تمييز بعض الأفراد عن غيرهم بصفات خارقة في بعض العلوم الفلسفية و الهندسة و في الاداب و الفن العمراني... الخ و مع نهاية القرن التاسع عشر قام كل من بينيه و زهري (1896م) بدراسة الإبداع بصفته أحد مكونات الذكاء و ظهرت نظريات سيكولوجية و نفسية مختلفة حول المكونات السلوكية و السمات العقلية.

وظهر النقاش بين أنصار أن الإبداع من صنع البيئة و بين من يرى أن الإبداع أصله وراثي. و مع التطور العلمي ظهرت بعض أدوات قياس الإبداع في ميادين التعليم و الصناعة حيث نجد محاولات عمل الصورة المبدئية لقياس بينيه- سيمون للذكاء (1905م) ضمن المقياس ثلاثة من الإختبارات ذات النهايات المفتوحة للكشف عن مستوى الإبداع و الذي طوره بعد ذلك جيلفورد سنة 1967 بهدف قياس التفكير الإبداعي.

وكان للتطور التكنولوجي و العلمي دور كبير في التفريق بين الإبداع و الإبتكار و في فهم الدوافع من وراء ظهور العباقرة من خلال أبحاث و نظريات علم النفس و من خلال قياس الذكاء حيث بدأ ينظر لمفهوم الإبداع على أنه توليفة من العمليات العقلية و المعرفية له علاقة متينة بالتفكير و الشخصية و الدافعية و البيئة. (سيساني ، 2022 ، ص 3)

2-أنواع الإبتكار:

تقدم أدبيات الأعمال عدة تصنيفات لأنواع الإبتكار أبرزها التصنيف الذي قدمته منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية، الذي يصنف الإبتكار وفقا لطبيعته، غرضه و درجة حداثته. **(حامدي ، و قطاف ، 2019، ص 502_503).**

أ-التصنيف وفقا لطبيعة الإبتكار:

يمكن أن يكون الإبتكار تكنولوجيا أو إدارايا ويستند التمييز بين الإبتكارات التكنولوجية والإدارية إلى درجة التغير في جوهر تشغيل المؤسسة. يتم تقديم الإبتكار التكنولوجي على أنه مجموعة من المعارف والتقنيات في حين أن الإبتكار الإداري يتعلق بأي تحول يتم على مستوى الأجهزة المعرفية الجماعية، والذي يسمح من خلال التعلم بتحقيق الأهداف بكفاءة عالية.

ب. التصنيف حسب الهدف:

حسب التعريف الذي ذكرناه للإبتكار عن منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية، فإنه يوجد أربعة أنواع رئيسية للإبتكار حسب الهدف : إبتكار المنتجات، إبتكار العمليات، الإبتكار التنظيمي و الإبتكار التسويقي.

. إبتكار المنتجات:

يتم فيه إدخال سلعة أو خدمة جديدة أو محسنة بشكل كبير من حيث خصائصها أو إستخدامها المقصودة، ويهدف إبتكار المنتجات إلى تحسين فعالية المنتج من خلال الجمع بين الميزات والفوائد في خدمة العملاء بطريقة جديدة، كما يهدف إلى خلق أسواق جديدة، تمارس فيها المؤسسة المبتكرة إحتكارا مؤقتا.

-إبتكار العملية:

يشير إبتكار العملية إلى تطوير أو إستخدام طرق جديدة أو محسنة في الإنتاج أو التوزيع بشكل كبير، ويهدف هذا النوع من الإبتكار إلى تحسين كفاءة الإنتاج و فعاليته، ويهدف كذلك إلى خفض تكاليف الإنتاج أو التوزيع، وزيادة الجودة وتطوير منتجات جديدة أو محسنة.

- الإبتكار التنظيمي:

يشير إلى تطبيق طرق تنظيمية جديدة في الممارسات الأعمال، أو تنظيم مكان العمل أو العلاقات الخارجية. يمكن أن تهدف الإبتكارات التنظيمية إلى زيادة أداء المؤسسة عن طريق خفض التكاليف الإدارية أو تكاليف المعاملات، وتحسين الرضا في مكان العمل (وبالتالي رفع إنتاجية العمالة)، والحصول على الأصول غير القابلة للتداول (مثل المعرفة الخارجية غير المقننة) أو خفض تكلفة التوريد.

-الإبتكار التسويقي:

يشير إلى إعتماد طريقة تسويقية جديدة يمكن أن تؤدي إلى إحداث تغيريات كبيرة في تصميم المنتج أو تعبئته أو وضعه أو تروجيه أو تسعريه. الهدف من الإبتكار التسويقي هو تلبية احتياجات المستهلكين بشكل أفضل، وفتح أسواق جديدة أو وضع المنتجات في السوق بطريقة جديدة.

-التصنيف وفقا لدرجة الحداثة:

للتمييز بين الإبتكارات وفقا لدرجة الحداثة في المنتج الجديد أو العملية الجديدة قسمت الدراسات البحثية الإبتكار إلى تدرجي وجذري: الإبتكارات التدرجيية هي المنتجات أو العمليات اليت يتم تعديلها من خلال تعزيز التكنولوجيا القائمة ولكنها تستهدف نفس العملاء، في حين أن الإبتكارات الجذرية جديدة تماما بالنسبة للسوق وتدمر الكفاءات الموجودة سابقا، لأن التكنولوجيا المستخدمة تتغري بشكل جوهري.

يحدث الإبتكار الجذري الناجح بشكل غري منتظم مرة كل 10-5 سنوات وتستغرق معظم الإبتكارات الجذرية وقتا طويلا لتصبح مقبولة، وهي جد مكلفة ونادرا ما تكون ناجحة.

3-خصائص الإبتكار:

وله عدة خصائص أخرى تتمثل في النقاط التالية: **(مزياني،2009 ،ص 290،292).**

1. الطلاقة التعبيرية Expressional :

وهي القدرة على إعطاء أ كبر عدد ممكن من الأفكار الإبداعية، خلال فترة زمنية معينة، ويقال أن الطلاقة هي بنك القدرة الإبداعي.

2. المرونة Flexibility :

ويقصد بها سهولة إنتقال الفرد من فكرة إلى أخرى، وقدرة الفرد على تناول الموضوع بأكثر من زاوية مع التحرر من الأفكار النمطية وزوايا الرؤية التعليمية التقليدية الشائعة، وتختلف عن الطلاقة أن في الطلاقة تتحدد بعدد الإستجابات وسرعة صدورها أو كليهما مع أما المرونة فإنها تعتمد على تنوع هذه الإستجابات أي ترتكز على الكيف، وهي تعتبر جوهر التفكير الإبتكاري بوجه عام، وتعتبر المرونة النمط الثاني من التفكير، وهي القدرة على إنتاج إستجابات مناسبة لمشكلة أو مواقف مثيرة، إستجابات تتسم بالتنوع، وبمقدار زيادة الإستجابات الفريدة الجديدة تكون زيادة المرونة التلقائية، وتدل المرونة على التغير ومدى تقبل الصورة الجديدة، ومدى التحرر من الصور القديمة. ولها نوعان هما:

أ -المرونة التلقائية:

تتمثل في قدرة الفرد على الإبتعاد عن التقليد، و إنتاج و أفكار مناسبة لموقف ما،بحيث تتسم بالتنوعية واللانمطية، ويكون المبدع أو المبتكر تلقائيا حينما يتجه نحو إصدار أفكار متعددة ومتنوعة في مجالات متعددة ومختلفة. ويميل الفرد وفق إلى هذه قدرة إلى المبادرة والتلقائية في المواقف ولا يكتفي بمجرد الإستجابة.

ب -المرونة التكيفية:

وتعني تغيير الشخص لوجهته الذهنية، لمواجهة مستلزمات جديدة تفرضها المشكلات المتغيرة، مما يتطلب القدرة على إعادة بناء المشكلة، وكلما إزدادت لدى الفرد القدرة على تغيير إستجاباته لكي يناسب الموقف تطورت لديه المرونة التكيفية الإبداعية، وتتحقق المرونة التكيفية كذلك إذا تطورت لدى الفرد قدرة التعديل المقصود في السلوك ليتفق مع الموقف.

3. الأصالة Originality:

هي القدرة على إنتاج إستجابات أصيلة، أي قليلة التكرار بالمعنى الإحصائي داخل الجماعة التي ينتمي إليها الفرد. أنه أي كلما قلت درجة شيوع الفكرة زادت درجة أصالتها، وتدل الأصالة على إدراك الأشياء في صورة غير مألوفة أو العلاقات النادرة، كما تقاس عن طريق ذكر إستخدامات غريبة لأشياء مألوف بالتالي نجد أن الشخص صاحب التفكير الأصيل هو الذي يمل من إستخدام الأفكار المتكررة والحلول التقليدية للمشكلات، ويتم التركيز في قدرة الأصالة عادة على قيمة تلك الأفكار ونوعيتها وجديتها.

4. التفاصيل Details :

وتشير إلى قدرة الفرد على تقديم إضافات وتفاصيل جديدة لفكرة معينة أو موقف ما، تمثل كذلك في تناول فكرة وأ عمل، إعطاء تتفصيلات، وتوسيعات، ورسم خطوات، تجعل هذه الفكرة عملية، وتستخدم مهارة التفاصيل لجعل الفكرة عملية، وتستخدم مهارة التفاصيل لجعل الفكرة أو المنتج أكثر، وضوحا فالتفاصيل إذ هي مهارة إستكشاف البدائل، من أجل تعميق وتكامل الفكرة، أن كما إدراك التفا صيل عملية توضح وتظهر أبعاد ومظاهر المشكلة موضوع البحث، والوصول إلى تفاصيل دقيقة جدا أو شاملة.

5. الحساسية للمشكلات Sensitivity Problem :

وهي قدرة الفرد على رؤية الكثير من المشكلات في موقف ما في الوقت الذي لا يرى فيه شخص آخر آية مشكلات، أو قدرته على تحسس المشكلات و إدراك طبيعتها والإحساس بهذه المشكلات يحدو المبتكر للوصول لإنتاج جديد يقدم حلولا مختلفة لهذه المشكلات. كما تتمثل في القدرة على تحديد نقاط الضعف أو القوة في المواقف والقدرة على فتح آفاق جديدة تتعلق بذلك الموقف. وتكاد ترادف قدرة الحساسية للمشكلات ومفهوم إرتفاع الوعي بذلك يكون الفرد المبدع أكثر حساسية لبيئته من المعتاد، فهو يراقب الأشياء التي لا يراقبها غيره، كالألوان وملمس الأشياء وأشكالها وإستخداماتها وإستجابات الآخرين وبعض الفقرات في الصحف اليومية وبعض الفجوات في الأفكار الشائعة.

6. مواصلة الاتجاه:

هو إستمرار الفرد في التفكير في المشكلة لفترة زمنية طويلة نسبي دون أن تحول المشتقات المختلفة بينه وبين التفكير في المشكلة، أن إلى يتاح له الوقوف على حل مناسب لها، لذلك فهي تتطلب ضرورة العمل الدؤوب المتواصل والنشاط،والعزم والمثابرة لتحقيق الهدف، وأن لا تثنيه عن المواصلة عوامل مثل : صعوبة المهمة، أو متغيرات بيئية، أو معيقات بشرية أو معيقات في الموقف نفسه، والفرد

الذي يتصف بدرجة عالية من المرونة لا يثنيه صعوبة الهدف أو صعوبة تحقيقه، فإنه يغير الطريقة والدوافع، ويستعيد نشاطه من جديد، لمواصلة العمل على الهدف من جديد، حتى يتحقق له ذلك.

7. القبول Acceptance :

إن الإبتكار أو الفكرة الجديدة لا يكون لها قيمة إلا من خلال فائدتها وقبولها بين الناس، فالعملية تبدأ من الفرد وتنتهي إلى المجتمع، أي لابد للفكرة التي ولدت في ذهن المبدع أن تصل للآخرين من خلال إنتاجه الإبداعي

4 -عوائق الإبتكار:

رغم أن العباقرة ليسوا هم فقط القادرين على طرح أفكار إبداعية، إلا أن الرهبة من الإبتكار مازالت تسيطر على عقول الكثيرين. والعقبات الثلاث تمثل بعض العقبات الشائعة إزاء الإبتكار والتي تعوق الكثيرين عن طرح أفكار إبتكارية. **(برافين جوبتا، 2008، 127_128)**

-الخوف من الفشل: (الإثابة على النجاح – العقاب بسبب الفشل)، وهذا مايجعل الفرد متخاذلا في مواجهة المخاطر والإبداع بسبب خوفه من الفشل إذ ربما يسئ ذلك إلى سمعته أو يعرضه للعقاب.

-النفور من الغموض (الريبة = التشوش)، إذا لم تكن صياغة المشكلة واضحة جدا، فسوف يحجم الفرد عن مجرد المحاولة. فالإنسان غالبا مايكون متحفظا وغير متحمس للمخاطرة إذا لم يفهم المشكلة بالكامل.

-الجزع: (الإعتداد بالنفس والخوف من الرفض __ الخ)، بعض الناس لديهم حساسية تجاه " الذات " وليس لديهم الرغبة في كشف ذاتهم بالمشاركة في عملية إبتكارية.

-الإذعان: فبعض الناس يفضلون الالتزام بالأداء أو السلوك المساير للمعايير الإجتماعية والتقاليد والقواعد والقوانين. كما أنهم لا يميلون إلى فعل أو التفكير في شيئ خارج على المعايير التقليدية. هذا الخوف يكبح التفكير خارج المعية، وبالتالي يقضي على القدرة على الإبتكار

-ضعف الحيلة: بعض الناس يتقاعسون عن تجريب قدراتهم الإبتكارية، وربما يتميزون بضعف البصيرة ولا يمكنها النظر وراء الأفق القريب.

-الحساسية المفرطة: (الإفتقار إلى الإستعراض)، إذا تخلى الفرد عن إستعراض ما يدور حوله، فربما يؤدي ذلك إلى الحد من قدرته على التفكير فبما يتجاوز حدود قدرته وخبراته. وكما قال رايموند إمون:" إذا كنت تبحث عن أفكار إبتكارية، فعليك بالخروج والسير. فالملائمة تهمس في أذن من يتجول." إن التجول_

بما يتعلق من تدفق صور جديدة _ يوفر لنا أفكارا جديدة. لذا فعلى كل فرد أن يبذل أي جهد لمحاولة إستكشاف كل ماهو جديد حتى يمكنه تحقيق النجاح.

-الصرامة (الأطر الثابتة للمرجعية)، الكثير من الناس غالبا ما ينحازون إلى المعايير المحددة سلفا لدرجة أنهم لا يمكنهم الأداء أو التفكير خارج ذلك إطار المرجعي.

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل التطور التاريخي للإبداع، موضحًا كيف تطور مفهومه عبر العصور من كونه موهبة فطرية إلى إعتباره مهارة قابلة للتنمية والتطوير. كما تناول أنواع الإبتكار المختلفة، سواء من حيث طبيعتها أو مجالاتها، مبرزا تنوع الأشكال التي يمكن أن يتجلى فيها. وتم التركيز أيضا على الخصائص المميزة للابتكار، مثل الجدة، والفاعلية، والقدرة على تقديم حلول واقعية. ولم يغفل الفصل عن التحديات والعوائق التي قد تقف في طريق الإبتكار، سواء كانت مرتبطة بالفرد أو بالمحيط المؤسسي والاجتماعي. ومن خلال هذا العرض، يتضح أن فهم الإبتكار بشكل شامل يعد خطوة أساسية لتعزيزه وتحقيق أقصى إستفادة منه في مختلف المجالات

الفصل الرابع

تمهيد:

بعد استعراض الإطارين المفاهيمي والنظري المتعلقين بالجماعات المحلية، لاسيما البلدية، وبحث أبعاد الإبتكار من حيث تطوره، خصائصه، أنواعه، مؤشراته ومعوقاته، يأتي هذا الفصل لتطبيق تلك المفاهيم على الواقع العملي. ويهدف هذا الجانب الميداني إلى دراسة مدى تجسيد ثقافة الإبتكار داخل الجماعات المحلية، مع التركيز على البلدية كوحدة أساسية في التسيير المحلي، وتحليل مدى اعتمادها على أساليب وممارسات مبتكرة في أداء مهامها وخدمة التنمية المحلية. كما يسعى إلى رصد المعوقات التي تحول دون تفعيل الابتكار محليًا، والكشف عن فرص تحسين الأداء من خلال آليات ابتكارية، وذلك بناءً على معطيات تم جمعها ميدانيًا من خلال أدوات البحث المعتمدة.

لذلك قمنا بإنجاز هذه الدراسة الميدانية للإلمام بشكل أشمل بموضوع بحثنا وهذا ما سيتم التطرق له في هذا الفصل الذي خصصناه للتعريف بمجلات الدراسة والعينة والمنهج المعتمد وكذا أدوات الدراسة، كما سنقوم خلال هذا الفصل بتحليل وتفسير البيانات وعرض النتائج، ثم تحليل النتائج في ضوء الفرضيات وفي ضوء الدراسات السابقة.

1- مجالات الدراسة:

1 ـ 2 ـ المجال المكاني:

تم تحديد مكان الدراسة ببلدية خنشلة، تقع في الشرق الجزائري، تبعد حوالي 466 كلم عن العاصمة، يحدها من الشمال بلدية بغاي، ومن الشرق بلدية المحمل، وغربا بلدية الحامة، وبلدية أنسيغة جنوبا تقدر مساحتها ب: 32 كلم، كما يبلغ ساكنيها 160 ألف نسمة حسب اخر الإحصائيات (2024).

وبلدية خنشلة تعد مرفق عام حيوي يسهر على تقديم خدمات متنوعة للمواطنين، ويضطلع بدور محوري في التنمية المحلية

وتتكون بلدية خنشلة من عدة مديريات:

1- مديرية التنظيم والتنشيط والشؤون الإجتماعية والمنازعات: يتكون من مديرية التنظيم والتنشيط الإداري ومصلحة المنازعات.

2- مديرية الإدارة والشؤون الإقتصادية: وتضم قسم التخطيط والمتابعة وقسم التنمية المحلية الإقتصادية.

3- مديرية التعمير والإحتياطات العقارية والتجهيز: وتضم مصلحة التعمير ومصلحة البنية التحتية ومصلحة الدراسات والتخطيط.

1- 2 ـ المجال الزمني:

يشير المجال الزمني للدراسة إلى الفترة الزمنية التي تغطيها جميع مراحل الدراسة بدء بالجانب النظري وصولا إلى الجانب الميداني وقد إمتد المجال الزمني من أكتوبر 2025 إلى غاية شهر ماي 2025 حسب الفترات التالية:

-الفترة الأولى(بداية من أكتوبر إلى جانفي 2025): وهي فترة إستكشاف وإستطلاع أولي، تم فيها القيام بزيارات إستطلاعية لبلدية خنشلة للتزود بالبيانات الأساسية حولها (المساحة ، عدد الموظفين...)، كما تم فيها جمع المعلومات من مختلف المراجع حول موضوع الدراسة.

-الفترة الثانية (من جانفي إلى بداية أفريل 2025): وهي الفترة التي تم فيها إعداد دليل المقابلة وفقا لما يخدم الموضوع وذلك بعد القراءات ذات الصلة بالموضوع ومراجعة المعلومات المتعلقة ببلدية خنشلة (محل الدراسة الميدانية)، ثم عرضها للتحكيم من قبل أساتذة قسم علم الاجتماع وتجربتها على بعض الأعضاء حيث تم تعديل الأسئلة وتبسيط الغامض منها بالنسبة للمبحوثين.

-الفترة الثالثة(من أواخر أفريل إلى أواخر ماي 2025): وهي الفترة التي تم فيها إجراء المقابلات و جمع البيانات من المبحوثين (أعضاء المجلس الشعبي البلدي)، ومباشرة تفريغها وتحليلها ومناقشتها في ضوء الفرضيات والدراسات السابقة والمقاربة النظرية.

1. 3 ـ المجال البشري:

يتمثل المجال البشري لهذه الدراسة الميدانية في بلدية خنشلة ، وهو ما يمثل الفضاء البحثي البشري الذي ستؤخذ منه عينة الدراسة والتي تتمثل في المسؤولين المباشرين عن إتخاذ القرارات التي تتعلق بتسيير شؤون البلدية ، ومراقبة تنفيذ المشاريع والبرامج داخل البلدية ، خاصة أعضاء المجلس الشعبي البلدي كونهم حلقة الوصل المباشرة بين المواطنين والإدارة المحلية.

1-4 - عينة الدراسة:

أ- نوع العينة:

تعتبر العينة "جزء من المجتمع أو مجموعة جزئية من المفردات الداخلة في تركيب المجتمع الذي يجري عيه البحث"**(بدوي، 1985، ص 364)**، و إنطلاقا من طبيعة موضوع الدراسة المتحمور حول دور الجماعات المحلية في تحقيق الابتكار الحضري من خلال دراسة بلدية خنشلة، تم إختيار العينة الأنسب لطبيعة الدراسة وأهدافها و هي العينة القصدية والتي "يتم إختيارها لغرض معين أو قصد معين، كونها تحقق أغراض الدراسة التي يقوم بها الباحث، وينتقي الباحث الأفراد الذين هم من بين مفردات العينة على أساس عمدي (قصدي)، طبقا لما يراه من سمات تتوافر في هذه المفردات بما يخدم أهداف الدراسة" **(العسكري، 2004، ص 59)**، ومن هنا تم الإعتماد على هذا النوع من العينات غير الإحتمالية في إختيار مفردات.

ب- طريقة إختيار العينة:

تم إختيار عينة قصدية من مجتمع الدراسة ككل المتمثل في مسؤولي و موظفي بلدية خنشلة، وذلك بالتركيز على أعضاء المجلس الشعبي البلدي فقط والمحدد عددهم بـ: 30 عضو ، و ذلك لعدة إعتبارات تتمثل أساسا في كونهم العنصر الأساسي في تسيير الشأن المحلي، فهم يمثلون صلة الوصل بين المواطن والإدارة، ويساهمون في تشخيص حاجيات السكان وإقتراح المشاريع التنموية الملائمة، كما يشرفون على تنفيذ البرامج المحلية، ومراقبة أداء مصالح البلدية، وضمان شفافية التسيير ، وتكمن أهميتهم كذلك في تفعيل المشاركة المجتمعية ما يجعلهم ركيزة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي هم الفئة الأنسب التي تمكننا من تزويد البحث بمعلومات فعلية.

والجدير بالذكر أنه خلال الدراسة الميدانية رغم الزيارات المتكررة لإجراء المقابلات مع المبحوثين لم نتمكن من مقابلة جميع أعضاء المجلس الشعبي، حيث تزامن وجودنا في ميدان الدراسة مع إنشغالهم خارج مقر البلدية، ونظرا لصعوبة الإتصال بجميع مفردات مجتمع البحث إستوجب علينا في هذا الإطار التركيز على مفردات مجتمع البحث المتاح وبالتالي تمت مقابلة 25 عضو فقط.

2-منهج الدراسة:

لقد تعددت مناهج البحث في الدراسات العلمية بإختلاف ظاهرة الدراسة ، ولهذا فإن إختيار المنهج المناسب يعتبر أساس نجاح البحث العلمي فالمنهج عبارة عن أسلوب من أساليب التفكير والعمل، يعتمده الباحث لتنظيم أفكاره وتحليلها، وبالتالي الوصول إلى نتائج معقولة حول الظاهرة موضوع الدراسة. (**ربحي مصطفى عليان، 2000، ص 33)**

في دراستنا الحالية إعتمدنا على المنهج الوصفي كونه الأنسب في العلوم الإنسانية والإجتماعية، وهو طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها ، فهذا المنهج يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ووصفها وصفا دقيقا من خلال التعبير النوعي الذي يصف الظاهرة وخصائصها، وكذلك التعبير الكمي الذي يعطي وصفا رقميا مقدرا للظاهرة. **(المحمودي، 2019، ص 58)**

بما أن الهدف من دراستنا هو وصف ظاهرة واقعية تتمثل في دور الجماعات المحلية في تحقيق الإبتكار الحضري، فالمنهج الأكثر ملائمة هو " المنهج الوصفي " الذي يصف هذه الظاهرة كما هي في الواقع وذلك بجمع الحقائق والبيانات عليها، ومن ثم تصنيفها وتحليلها للوصول إلى نتائج وتعميمات فيما يخصها.

2- أدوات جمع البيانات:

2-1 ـ السجلات والوثائق الرسمية:

تعتبر السجلات والوثائق الرسمية من أبرز أدوات جمع البيانات في البحث العلمي، لما تتميز به من دقة وموثوقية، حيث يعزز إعتماد الباحث على السجلات الرسمية من مصداقية النتائج، وقد تمكنت الباحثة من الإطلاع على العديد من الوثائق التي تخص إحصاءات ومعطيات حول البلدية مثل عدد الموظفين والمصالح والمهام، كما تم الاستعانة في هذه الدراسة بمجموعة من الوثائق كالقوانين المتعلقة بتنظيم وسير البلدية.

3- 2 . الملاحظة:

هي وسيلة يستخدها الإنسان العادي في إكتسابه لخبراته ومعلوماته فنجمع خبراتنا من خلال ما نشاهده أو نسمع عنه، ولكن الباحث حين يلاحظ فإنه يتبع منهجيا معينا يجعل من ملاحظته أساسا لمعرفة واعية أو فهم دقيق لظاهرة معينة. (عبيدات، و كايد، و عدس، 2015، ص 124)

وفي ضوء إشكالية البحث وأهدافه إستخدمنا الملاحظة البسيطة كأداة لاستقصاء الحقائق والتأكد من فرضيات الدراسة وكذا تشخيص وفحص الميدان، والتعرف عن قرب وعلى المباشر على مجال البحث الذي تجرى فيه الدراسة، حيث أن الملاحظة تعد أول أداة مكنتنا من إثارة التساؤلات المبنية على قراءة الواقع الحضري لبلدية خنشلة، وصياغة أسئلة المقابلات على ضوء ما تم رصده من الوقائع المشاهدة.

3 . 3 . المقابلة:

هي مجموعة من الأسئلة والإستفسارات والإيضاحات التي يطلب الإجابة عنها والتعقيب عليها وجها لوجه بين الباحث والأشخاص المعنيين بالبحث أو عينة ممثلة لهم. و تعرف بأنها: " محادثة موجهة بين الباحث والشخص أو أشخاص اخرين بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين، يسعى الباحث للتعرف عليه من أجل تحقيق أهداف الدراسة. والمقابلة كأداة من أدوات جمع البيانات هي وسيلة شفوية مباشرة أو هاتفية أو تقنية لجمع البيانات، يتم خلالها سؤال فرد أو خبير عن معلومات لاتتوفر عادة في الكتب أو المصادر الأخرى". (المشهداني، 2019، ص 157)

وقد تم الإعتماد على نوعين من المقابلة وفق ما يخدم أهداف الدراسة وهما:

2 ـ 1 ـ المقابلة الحرة:

تماشيا مع طبيعة الدراسة وأهدافها، أجرت الباحثة مقابلات حرة مع بعض الأطراف ذات العلاقة بنشاط البلدية(محل الدراسة الميدانية)، وهذا من أجل الحصول على على بيانات ومعلومات تساهم في عملية التحليل والتفسير، حيث تم في هذا الإطار القيام بمقابلات حرة مع كل من:

-مقابلة مع رئيس البلدية لولاية خنشلة من أجل الحصول على بيانات كمية وكيفية عن واقع عمل البلديات على مستوى الولاية أي الفضاء العام للدراسة الميدانية لا سيما ماتعلق بالمعلومات الخاصة بالنشاطات الدائمة على مستوى الولاية.

-مقابلة مدير التنظيم والتنشيط والشؤون الإجتماعية والمنازعات لولاية خنشلة من أجل الحصول على معلومات على واقع نشاط البلدية ومامدى فعاليتها في المشاريع ذات الطابع الإجتماعي التي تخدم المواطن والدولة.

-مقابلة مع مدير الإدارة والشؤون الإقتصادية لولاية خنشلة وهذا من أجل معرفة المشاريع الإقتصادية التي تقدمها البلدية للنهوض بإقتصاد الدولة.

-مقابلة مع مدير التعمير والإحتياطات العقارية والتجهيز لولاية خنشلة من أجل معرفة قابلية التجهيزات ومواد البناء وجودتها بالإضافة إلى الإجراءات التي تخدم البنية التحتية ومجال التوسع في المدينة.

2 ـ 2 ـ المقابلة المقننة:

لقد تم الإعتماد في جمع البيانات الميدانية على أداة رئيسية وهي المقابلة المقننة (دليل المقابلة) والتي حددت فيها الباحثة المحاور التي تهدف إلى جمع المعلومات عنها في الدراسة، وتتفق هذه الأداة في إجراءاتها مع المنهج الأساسي المتبع في هذا البحث، ومع طبيعة البيانات المستهدفة وخصائص مفردات الدراسة(أعضاء المجلس الشعبي البلدي)، وقد تم الإعتماد النهائي لهذه الأداة تبعا للمراحل التالية:

ـ مرحلة البناء (التصميم):

تم بناء دليل المقابلة في صورة مبدئية وفقا لفرضيات الدراسة وإستنادا لما تم إستفادته من الجانب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع محل الدراسة وقد تم الإعتماد على مجموعة من الأسئلة (المغلقة- المفتوحة) والتي أبدى الأستاذ المشرف حولها عدة ملاحظات وتوجيهات شملت الشكل والمضمون.

ـ مرحلة التحكيم(قياس صدق المحتوى):

بغرض التأكد من صدق محتوى أداة الدراسة تم عرض دليل المقابلة الذي تم تصميمه في صورته الأولية على مجموعة من الأساتذة المحكمين والمختصين في المجال للنظر فيها، والتأكد من صدقه وصلاحه وتم تعديل عدة أسئلة وإعادة صياغتها بالشكل الصحيح.

ـ مرحلة التجريب:

قامت الباحثة بالنزول إلى الميدان وتجريب الأسئلة على عدة أشخاص من أجل تبسيط ماهو غامض من الأسئلة والكشف عن جوانب النقص وقد تمت صياغة دليل المقابلة في شكله النهائي لتطبيقه، بعد تعديله للمرة الثانية إنطلاقا من إجابات فئة المبحوثين التي تم تجريب دليل المقابلة عليها، ووفقا لأرائهم وملاحظاتهم وكذا لرؤية الباحث والهدف المنشود من الدراسة، وقد تضمنت 25 سؤالا مقسما على أربع محاور أساسية ويمكن عرضها كما يلي:

- **المحور الأول**: تضمن 04 أسئلة تتعلق بالبيانات الشخصية، وذلك لوصف لوصف العينة ومعرفة سمائها وخصائصها حيث شملت: الجنس – السن – المستوى التعليمي -– سنوات الخدمة في البلدية.
- **المحور الثاني**: تضمن 08 أسئلة حول مساهمة جهود البلدية في تعزيز الخدمات الالكترونية للمواطنين، والهدف منه هوتسهيل حصول المواطنين على الخدمات بسرعة وكفاءة، رفع مستوى الشفافية، تقليل التكاليف، وتوسيع فرص المشاركة المجتمعية.

- **المحور الثالث**: تضمن 08 أسئلة حول الاليات المتنوعة التي تعتمدها بلدية خنشلة في تحقيق الإستدامة للبيئة الحضرية، الهدف منها هو حماية الموارد الطبيعية، تقليل التلوث، تحسين جودة الحياة في المدينة.
- **المحور الرابع**: تضمن 05 أسئلة حول الصعوبات التي تواجهها البلدية في تحقيق الإبتكار الحضري، والهدف منه التعرف على أهم العراقيل التي تصعب من عمل البلدية في مجال الابتكار.

3-أساليب التحليل:

لمعالجة البيانات الخاصة بإجابات المبحوثين عن دليل المقابلة إستخدمنا الأساليب الإحصائية في التكرارات والنسب المئوية.

- التكرارات: إستخدام التكرارات كوسيلة لقياس تكرار ظهور الاستجابات المختلفة بين أفراد العينة.
- النسب المئوية: حساب النسب المئوية لتحليل إستجابات المبحوثين عبر محاور الدراسة وفق المعادلة التالية/

التكرار في 100 قسمة عدد أفراد العينة أي:

N = (عدد التكرارات/ إجمالي عدد التكرارات)×100

الفصل الخامس

الفصل الخامس: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة

1-عرض وتحليل وتفسيج البيانات الميدانية

1. 1. عرض وتحليل البيانات الشخصية

1. 2. عرض وتحليل بيانات المحور الأول

1. 3. عرض وتحليل بيانات المحور الثاني

1. 4. عرض وتحليل بيانات المحور الثالث

2-نتائج الدراسة العامة

3- مناقشة نتائج الدراسة

3-1- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات

3-2- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة

3-3- مناقشة ضوء الدراسة في ضوء المقاربة النظرية

. 1 -عرض وتحليل وتفسير البيانات الميدانية:

1-1 ـ عرض وتحليل البيانات الشخصية:

الجدول رقم (01) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	14	% 56
إناث	11	% 44
المجموع	25	% 100

المصدر: بيانات دليل المقابلة(السؤال رقم 01)

-نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أكبر نسبة من أفراد العينة هم فئة الذكور ممثلة ب (14%) أما فئة الإناث يمثلون بنسبة (11%) من إجمالي أفراد العينة ومنه نستنتج أن معظم المبحوثين هم من جنس الذكور، وذلك قد يرجع إلى طبيعة العمل البلدي حيث ينظر أحيانا إلى أن مهام المجلس البلدي على أنها تتطب تفرغا واحتكاكا ميدانيا، ما يفضل فيه الرجال من منظور مجتمعي تقليدي، وهذا التفاوت يعكس الحاجة إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية المحلية عبر التكوين، التوعية، ودعم تمثيلها داخل الهيئات المنتخبة.

الجدول رقم (02) يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن:

الفئات العمرية	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 30	5	%20
من(30-39)	4	%16
من(40-49)	9	%36
50 فما فوق	7	%28
المجموع	25	% 100

المصدر: بيانات دليل المقابلة (السؤال رقم 03)

-يتضح لنا من خلال الجدول رقم (02) أن الفئة العمرية أكثر من (40-49) هي الفئة الأكبر حيث تقدر نسبتها ب (36%) ثم يليها الفئة من (30-39)أي بنسبة تقدر ب 16% ثم تأتي بعد ذلك مباشرة الفئة العمرية أقل من (30) أي بنسبة (20%) بينما نجد الفئة العمرية أكثر من (50) فما فوق بنسبة (7%).

نستنتج من خلال هذه المعطيات أن نصف المبحوثين هم من فئة الكيول (40-49) وهذه الفئة تتميز بتراكم التجارب الحياتية مما يعطي الأفراد في هذه الفئة مستوى أعلى من النضج والحكمة وهذا ما يجعلهم أكثر وضوحا وصراحة وأكثر فيما لواقعهم المعاش.

الجدول رقم (03) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية
ثانوي	8	%32
ليسانس	10	%40
ماستر	7	%28
المجموع	25	%100

المصدر: بيانات دليل المقابلة (السؤال رقم 03)

نلاحظ من خلال الجدول الذي يبين توزيع العينة حسب المستوى التعليمي لعينة الدراسة أن أفراد العينة ذوي المستوى الثانوي بنسبة(32%)نسبتهم قليلة وهذا راجع إلى كون البلدية تطلب مستويات أكبر دراسة من المستوى الثانوي، تليها الفئة الأكثر تواجد في البلدية بنسبة (40%) ثم الفئة ذات مستوى ماستر بنسبة (28%).

-من خلال هذه المعطيات نستنتج أن هناك تباين و إختلاف في المستوى التعليمي لأعضاء المجلس الشعبي البلدي، ولكن وجود عدد معتبر من المبحوثين من أعضاء المجلس الشعبي البلدي الحاصلين شهادة الليسانس يعكس تطورا في تركيبة المجالس المحلية، ويشير إلى وعي متزايد بأهمية المستوى التعليمي في أداء المهام التسييرية والتنموية، ويساهم وجود أعضاء يحملون شهادة الليسانس في تسهيل جمع المعطيات الدقيقة خلال الدراسة، لانهم غالبا ما يمتلكون فهما جيدا للمفاهيم الادراية والاجتماعية محل البحث، ويستوعبون أسئلة المقابلة بشكل أفضل، كما أن مستواهم التعليمي يمكنهم من تقديم إجابات واضحة، منظمة، ومرتبطة بواقع العمل البلدي التي تم جمعها.

الجدول رقم (04): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الاقدمية في العمل:

عدد السنوات	التكرارات	النسبة المئوية
من سنة إلى 5 سنوات	23	%92
أكثر من 5سنوات	2	%8
المجموع	25	%100

المصدر: بيانات دليل المقابلة (السؤال رقم 04)

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلب أفراد العينة مدة عملهم في البلدية من سنة إلى 5 سنوات وذلك بنسبة (92%) في حين نجد النسبة القليلة لها سنوات عمل أكثر من 5 سنوات هي الفئة التي أخذت نسبة (8%) وهذا راجع إلى كون أغلب أعضاء المجلس الشعبي البلدي لديهم مدة عمل تقل عن خمس

سنوات،حيث أن العهدة الانتخابية للمجالس البلدية في الجزائر محددة قانونا بخمس سنوات و بالتالي فإن أغلب الأعضاء الذين تم مقابلتهم هم من المنتخبين في الدورة الأخيرة.

1 . 2 ـ عرض وتحليل بيانات المحور الثاني المتعلق بجهود البلدية في تعزيز الخدمات الإلكترونية:

الجدول رقم (05) يوضح ما إذا كانت بلدية خنشلة توفر تغطية جيدة لشبكات الأنترنت عالية السرعة في مختلف الأحياء:

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	17	%68
لا	8	%32
المجموع	25	%100

المصدر: دليل المقابلة(السؤال رقم05)

يتضح لنا من خلال الجدول أن أغلب المبحوثين أجابوا بنعم صرحوا أن بلدية خنشلة توفر تغطية جيدة لشبكات الأنترنت عالية السرعة بنسبة تقدر ب (68%) ، أما عن المبحوثين الذين يرون أن بلدية خنشلة لاتوفر تغطية جيدة لشبكات الأنترنت عالية السرعة فهم (8) من أفراد العينة تقدر نسبتهم ب (32%).

-نستنتج أن هناك انطباعا إيجابيا عاما حول توفر شبكات الأنترنت عالية السرعة في مختلف أحياء البلدية. ويعكس هذا الانطباع نجاح البلدية في تحسين البنية التحتية الرقمية وتوسيع نطاق التغطية لتشمل معظم المناطق السكنية، مما يسهم في تسهيل الوصول إلى الخدمات الرقمية، ويعزز من فرص التعليم، والعمل عن بعد، والتواصل الرقمي بين أفراد المجتمع.

الجدول رقم(06): يوضح مدى إستخدام بلدية خنشلة إستخدام للرقمنة في تقديم خدماتها للمواطنين:

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	13	%52
لا	3	%12
نوعا ما	9	%36
المجموع	25	%100

المصدر: دليل المقابلة (السؤال رقم06)

يتضح لنا الجدول أن أغلب المبحوثين أجابوا بنعم أي بنسبة تقدر ب (52%) ، في حين نجد أن بقية المبحوثين أجابوا بلا أي (3) أفراد صرحوا أن بلدية خنشلة لا تقوم بإستخدام الرقمنة في تقديم خدماتها للمواطنين أي بنسبة تقدر ب (12%).

-نستنتج أن البلدية تعتمد على الرقمنة في تقديم خدماتها للمواطنين بشكل ملحوظ، مما يدل على وجود توجه جاد نحو تحديث أساليب العمل وتبني التكنولوجيا لتسهيل الإجراءات وتحسين جودة الخدمات. ويظهر ذلك تطورًا في الأداء المؤسسي وحرصا على مواكبة التحول الرقمي، بما يعزز من رضا المواطنين ويزيد من كفاءة وشفافية العمل الإداري.

الجدول رقم (07) يوضح نوع الخدمات الإلكترونية المتوفرة حاليا في البلدية:

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
إستخراج الوثائق إلكترونيا	23	%82.14
إستقبال الشكاوي والقطاعات عبر الأنترنت	5	%17,86
المجموع	28	%100

المصدر: بيانات دليل المقابلة(السؤال رقم07)

نلاحظ من خلال الجدول أن المبحوثين قريبا أجابوا بأن الخدمات الإلكترونية التي توفرها البلدية للمواطنين هي إستخراج الوثائق إلكترونيا أي بنسبة (82،14%) أما المبحوثين الذين يرون أن إستقبال الشكاوي والقطاعات عبر الأنترنت فتقدر نسبتهم ب(17,86%) .

-نستنتج أن البلدية توفر مجموعة متنوعة من الخدمات الإلكترونية التي تلبي احتياجات المواطنين، حيث تبرز خدمات استخراج الوثائق إلكترونيا كأكثر الخدمات إستخداما وإنتشارا. بالإضافة إلى ذلك، تقدم البلدية خدمات إستقبال الشكاوى والتواصل مع القطاعات المختلفة عبر الإنترنت، مما يعكس تطويرا ملموسا في الخدمات الرقمية التي تسهل تفاعل المواطنين مع الإدارة المحلية وتعزز من كفاءة العمل وتوفير الوقت والجهد.

الجدول رقم (08) يوضح أهمية الخدمات الإلكترونية المقدمة من قبل البلدية:

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
الإستجابة السريعة لطلبات المواطنين	13	%26,53
تعزيز الشفافية في المعاملات	10	%20,41
تقليل الإزدحام في مقرات البلدية	14	%28,57
الحد من البيروقراطية الورقية	12	%24,49
المجموع	49	%100

المصدر: بيانات دليل المقابلة (السؤال رقم08)

يتضح لنا من خلال الجدول أن أغلب المبحوثين يرون أن تقليل الإزدحام في مقرات البلدية من أهم فوائد وأهداف الخدمات الإلكترونية التي تقدمها البلدية بنسبة (28.57%) في حين نجد (13) فردا صرحوا أن الإستجابة السريعة لطلبات المواطنين تعد من أهمية الخدمات الإلكترونية المقدمة من قبل البلدية. أي ما يعادل بنسبة (26,53%) ، ويلي هذا الإحتمال الحد من البيروقراطية الورقية وهذا ما صرح به(12) فردا من مجتمع الدراسة أي ما يعادل بنسبة (24,49%) ويأتي في الأخير تعزيز الشفافية في المعاملات حيث أجاب عليها (10) من المبحوثين أي قدرت بنسبة (20,41%).

-نستنتج أن الخدمات الإلكترونية التي تقدمها البلدية تتجلى بشكل رئيسي في تقليل الازدحام في مقرات البلدية، والاستجابة السريعة لطلبات المواطنين، والحد من البيروقراطية الورقية، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية في المعاملات. يعكس ذلك توجهًا فعّالًا نحو تحسين تجربة المواطن من خلال تبسيط الإجراءات، وتوفير الوقت والجهد، وزيادة وضوح العمليات الإدارية، مما يعزز الثقة بين المواطنين والبلدية ويرتقي بجودة الخدمات المقدمة.

الجدول رقم (09): يوضح مدى توفير البلدية للأجهزة و التقنيات الكافية لدعم الخدمات الإلكترونية:

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	14	%56
لا	11	%44
المجموع	25	%100

المصدر: بيانات دليل المقابلة (السؤال رقم 09)

يتضح لنا من خلال الجدول أن غالبية المبحوثين أجابوا بنعم أي بنسبة تقدر ب(56%)، في حين نجد بقية المبحوثين أجابوا بلا أي(11) فردا يرون أن البلدية لا توف الأجهزة و التقنيات الكافية لدعم الخدمات الإلكترونية.

-نستنتج أن البلدية توفر الأجهزة والتقنيات الكافية لدعم الخدمات الإلكترونية بشكل فعال، مما يعكس إستثمارا ملموسا في البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لتقديم خدمات رقمية متطورة. ويظهر ذلك حرص البلدية على تطوير إمكانياتها التقنية لضمان إستمرارية وجودة الخدمات الإلكترونية، مما يسهم في تحسين تجربة المواطنين ويعزز من كفاءة العمل البلدي.

الجدول رقم (10): يوضح ما إذا كانت بلدية خنشلة تعمل على رفع كفاءة موظفيها للتعامل مع التكنولوجيات الحديثة من خلال التدريب:

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	11	% 44
	4	%16
أحيانا	10	%40
المجموع	25	%100

المصدر: دليل المقابلة (السؤال رقم 10)

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية المبحوثين أجابو بنعم أي بنسبة تقدر ب(44%) ، ثم يلي ذلك المبحوثين الذين يرون أن البلدية تعمل أحيانا أن بلدية خنشلة تعمل على رفع كفاءة موظفيها للتعامل مع التكنولوجيات الحديثة من خلال التدريب أي بنسبة قدرت ب (40%) وفي الأخير يأتي عدد الأفراد الذين لايعتقدون أن بلدية خنشلة تعمل على رفع كفاءة موظفيها للتعامل مع التكنولوجيات الحديثة من خلال التدريب أي بنسبة (16%).

- نستنتج أن البلدية تبذل جهودا لتدريب موظفيها على التعامل مع التكنولوجيات الحديثة، مما يعكس اهتماما بتطوير مهارات الموظفين لمواكبة التطورات الرقمية. ومع ذلك، هناك تفاوت في مدى انتظام وفعالية هذه البرامج التدريبية، مما يشير إلى وجود فرص لتحسين الاستمرارية والجودة لضمان تأهيل شامل ومتطور لجميع الموظفين.

الجدول رقم (11) : يوضح ما إذا كانت البلدية تعلن عن قراراتها و مستجداتها عبر وسائل رقمية:

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	12	%48
لا	13	%52
المجموع	25	%100

المصدر:دليل المقابلة (السؤال رقم 11)

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية المبحوثين أجابوا بلا أي بنسبة تقدر ب(52%)، في حين نجد بقية المبحوثين أجابوا بنعم أي(12)فردا صرحوا أن البلدية تعلن عن قراراتها و مستجداتها عبر وسائل رقمية أي بنسبة تقدر ب(48%.).

-نستنتج أن البلدية لا تعتمد بشكل كافٍ على الوسائل الرقمية للإعلان عن قراراتها ومستجداتها، مما يشير إلى ضعف في قنوات التواصل الرقمي مع المواطنين. وقد يؤثر هذا النقص سلبًا على مستوى الشفافية، ويحد من مشاركة المواطنين وإطلاعهم على المعلومات والخدمات المتوفرة، الأمر الذي يستدعي تعزيز استخدام الوسائط الرقمية كأداة فعّالة للتواصل المؤسسي.

الجدول رقم (12): يوضح أولويات البلدية في تطوير الخدمات الإلكترونية في المستقبل القريب:

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
زيادة الخدمات المتاحة إلكترونيا	16	%43,24
تعزيز أمن المعلومات وحماية البيانات	11	%29,73
تحسين سهولة الإستخدام للمنصات الإلكترونية	10	%27,03
المجموع	37	%100

المصدر: بيانات المقابلة (السؤال رقم 12)

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين يرون أن زيادة الخدمات المتاحة إلكترونيا من أولويات البلدية في تطوير الخدمات الإلكترونية في المستقبل القريب بنسبة (43,24%) في حين نجد (11) فردا صرحوا أن تعزيز أمن المعلومات وحماية البيانات أيضا هي من أولويات البلدية ، أي ما يعادل بنسبة (29,73%) يلي هذا الإحتمال تحسين سهولة الإستخدام للمنتجات الإلكترونية وهذا ما صرح به (10) أفراد من مجتمع الدراسة أي ما يعادل بنسبة (27,03%).

-نستنتج أن أولويات البلدية في تطوير الخدمات الإلكترونية خلال المستقبل القريب تتركز أولا على زيادة عدد الخدمات المتاحة إلكترونيا، مما يعكس توجّها نحو توسيع نطاق التحول الرقمي وتسهيل وصول المواطنين إلى مختلف الخدمات عبر المنصات الإلكترونية. كما تحتل قضايا أمن المعلومات وحماية البيانات مرتبة متقدمة ضمن الاهتمامات، ما يشير إلى وعي بأهمية بناء ثقة المستخدمين وضمان سلامة بياناتهم. وتأتي أيضًا سهولة استخدام المنصات الإلكترونية كأحد المحاور الأساسية، بما يؤكد سعي البلدية لتحسين تجربة المستخدم وضمان شمولية أكبر في الاستفادة من الخدمات الرقمية.

1 – 3 ـ عرض وتحليل بيانات المحور الثالث :المتعلق بالآليات المتنوعة التي تعتمدها البلدية في تحقيق الإستدامة البيئية

الجدول رقم (13) : يوضح ما إذا كانت بلدية خنشلة تعتمد على أساليب متعددة بغرض تحقيق الإستدامة البيئية في المجال الحضري:

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	24	%96
لا	1	%4
المجموع	25	%100

المصدر: دليل المقابلة (السؤال رقم 13)

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية المبحوثين أجابوا بنعم أي بنسبة تقدر ب(96%) في حين نجد أن بقية المبحوثين أجابوا بلا أي فردا واحدا صرح بأن بلدية خنشلة لا تعتمد على أساليب متعددة بغرض تحقيق الإستدامة البيئية في المجال الحضري أي بنسبة تقدر ب(4%).

-نستنتج أن البلدية تولي أهمية لتحقيق الاستدامة البيئية في المجال الحضري، من خلال اعتمادها على أساليب وممارسات تدعم هذا التوجه. ويعكس ذلك وعيا متزايدا بأهمية حماية البيئة الحضرية وتطوير المدن بطريقة تراعي التوازن بين التنمية والنظام البيئي. كما يدل هذا التوجّه على التزام البلدية بتحسين جودة الحياة، وتقليل الأثر البيئي، وتعزيز استخدام الموارد بشكل مستدام بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

الجدول رقم (14): يوضح الأساليب التي تعتمدها بلدية خنشلة بغرض تحقيق الإستدامة البيئية في المجال الحضري:

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
إنشاء مساحات حضرية خضراء	15	%34,09
الإعتماد على مشاريع الطاقة المتجددة(الطاقة الشمسية)	8	%18,18
تعزيز تقنيات إدارة النفايات	9	%20,46
تعزيز الرقابة على المخالفات البيئية	12	%,27,27
المجموع	44	%100

المصدر: بيانات المقابلة(السؤال رقم 14)

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين يرون أن إنشاء مساحات حضرية خضراء من أهم الأساليب التي تعتمدها بلدية خنشلة لغرض تحقيق الإستدامة البيئية في المجال الحضري بنسبة(34,09%) ، في حين نجد (12) فردا أجابوا أن من بين الأساليب تعزيز الرقابة على المخالفات البيئية أي بنسبة (27,27%)، أما عن المبحوثين الذين يرون أن تعزيز تقنيات إدارة النفايات من أهم الأساليب التي تعتمدها بلدية خنشلة فتقدر نسبتهم ب (20,46%) ويأتي في الأخير الإعتماد على مشاريع الطاقة المتجددة(الطاقة الشمسية) حيث أجاب عليها (8) من المبحوثين أي قدرت بنسبة (18,18%)ز

-نستنتج أن البلدية تعتمد على مجموعة من الأساليب المتنوعة لتحقيق الاستدامة البيئية في المجال الحضري، حيث يبرز إنشاء المساحات الحضرية الخضراء كأكثر الوسائل اعتمادًا، يليه تعزيز الرقابة على المخالفات البيئية، ثم تحسين تقنيات إدارة النفايات، وأخيرا الاعتماد على مشاريع الطاقة المستدامة. ويعكس هذا التوجه وعيا بيئيا لدى البلدية وحرصا على تبني ممارسات حضرية مستدامة تسهم في تحسين جودة الحياة، وتقليل التلوث، والحفاظ على الموارد الطبيعية في إطار التنمية الحضرية المتوازنة.

الجدول رقم(15): يوضح الإجراءات التي إتخذتها بلدية خنشلة لتشجيع المشاريع الإقتصادية المستدامة داخل البيئة:

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
تحفيز الإستثمار في الطاقة النظيفة	6	%17,65
دعم المشاريع الصديقة البيئية	19	%55,88
توفير حوافز للشركات التي تدعم حماية البيئة	9	%26,47
المجموع	34	%100

المصدر: بيانات دليل المقابلة (السؤال رقم 15)

يتضح لنا من خلال الجدول أن أغلب المبحوثين يرون أن دعم المشاريع الصديقة البيئية من بين الإجراءات التي تتخذها بلدية خنشلة لتشجيع المشاريع الإقتصادية المستدامة داخل البيئة بنسبة (55,88%) في حين نجد أن (9) أفراد صرحوا أن توفير حوافز للشركات التي تدعم حماية البيئة هي أيضا من أهم الإجراءات التي إتخذتها بلدية خنشلة أي ما يعادل بنسبة (26,47%) ، ويلي هذا الإحتمال تحفيز الإستثمار في الطاقة النظيفة وهذا ما صرح به(6)افراد من مجتمع الدراسة أي ما يعادل بنسبة (17,65%).

-نستنتج أن البلدية تبذل جهودا ملموسة في دعم المشاريع الاقتصادية المستدامة داخل البيئة، من خلال التركيز على عدد من الإجراءات الفعالة، أبرزها دعم المشاريع الصديقة للبيئة، وتوفير حوافز للشركات التي تلتزم بحماية البيئة، إضافة إلى تحفيز الاستثمار في مجالات الطاقة النظيفة. هذه المبادرات تعكس التزاما من البلدية بتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد الأخضر، بما يسهم في حماية الموارد الطبيعية وتحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة.

الجدول رقم (16) : يوضح ما إذا كانت بلدية خنشلة تقوم بتنفيذ تقييمات بيئية دورية لقياس تأثير المشاريع التنموية على البيئة الحضرية:

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	12	%48
لا	13	%52
المجموع	25	%100

المصدر: بيانات دليل المقابلة (السؤال رقم 16)

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية المبحوثين أجابوا بلا أي بنسبة تقدر ب(52%)في حين نجد بقية المبحوثين أجابوا بنعم أي(12)فردا صرحوا أن بلدية خنشلة تقوم بتنفيذ تقييمات بيئية دورية لقياس تأثير المشاريع التنموية على البيئة الحضرية أي بنسبة تقدر ب (48%).

-نستنتج أن البلدية لا تقوم بشكل كاف بتنفيذ تقييمات بيئية دورية لقياس تأثير المشاريع التنموية على البيئة الحضرية، وهو ما يشير إلى وجود قصور في إدماج البعد البيئي ضمن خطط التنمية. وقد يعكس هذا غياب آليات رقابة بيئية فعّالة أو ضعف الوعي بأهمية الاستدامة البيئية في التخطيط العمراني، مما قد يؤدي إلى آثار سلبية طويلة المدى على جودة البيئة.

الجدول رقم(17): يوضح السياسات الحضرية المستدامة التي تعتمدها بلدية خنشلة في الحد من التوسع العمراني العشوائي:

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
فرض قوانين تنظيم البناء في المناطق الحضرية الجديدة	10	%33.33
إنشاء مناطق للتوسع العمراني المخطط	15	%50
فرض قيود صارمة عل تصاريح البناء في المناطق غير المخططة	5	%16.67
المجموع	30	%100

المصدر: بيانات دليل المقابلة (السؤال رقم17)

يتضح لنا من خلال الجدول أن أغلب المبحوثين يرون أن إنشاء مناطق للتوسع العمراني المخطط من بين السياسات الحضرية المستدامة التي تعتمدها بلدية خنشلة في الحد من التوسع العمراني العشوائي بنسبة(50%) ، في حين نجد أن نسبة(% 33,33) من إجابات المبحوثين صرحوا أن فرض قوانين تنظيم البناء في المناطق الحضرية الجديدة أيضا من أهم السياسات الحضرية المستدامة التي

تعتمدها بلدية خنشلة ، وفي الأخير فرض قيود صارمة عل تصاريح البناء في المناطق غير المخططة حيث أجابوا عليها (5) أفراد من المبحوثين أي قدرت بنسبة(16,67%).

-نستنتج أن البلدية تعتمد مجموعة من السياسات الحضرية المستدامة للحد من التوسع العمراني العشوائي، حيث تركز أولا على إنشاء مناطق مخصصة للتوسع العمراني المخطط، ما يضمن توجيه النمو الحضري بطريقة منظمة. كما تفرض قوانين لتنظيم البناء في المناطق الحضرية الجديدة لضمان احترام التصاميم العمرانية والمعايير الفنية، إلى جانب فرض قيود صارمة على تصاريح البناء في المناطق غير المخططة، وهو ما يعكس حرصًا على ضبط التوسع العمراني، والحفاظ على البيئة، وتحقيق تنمية حضرية متوازنة ومستدامة.

الجدول رقم (18): يوضح البرامج التي تطبقها بلدية خنشلة لإعادة تدوير النفايات والمخلفات الصلبة في الأحياء السكنية:

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	14	%56
لا	11	%44
المجموع	25	%100

المصدر: بيانات دليل المقابلة (السؤال 18)

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية المبحوثين أجابوا بنعم أي بنسبة تقدر بنسبة(56%) في حين أن بقية المبحوثين صرحوا أن بلدية خنشلة تطبق برامج فعالة لإعادة تدوير النفايات والمخلفات الصلبة في الأحياء السكنية وذلك بنسبة(44)%.

-نستنتج أن بلدية خنشلة تعمل على تطبيق برامج فعالة لإعادة تدوير النفايات والمخلفات الصلبة في الأحياء السكنية، مما يعكس وعيا بيئيا متزايدا وجهودا ملموسة في إدارة النفايات بشكل مستدام. ويشير ذلك إلى التزام البلدية بتطبيق ممارسات صديقة للبيئة، تسهم في تقليل التلوث وتحسين النظافة العامة، كما يعزز ذلك من جودة الحياة في المدينة ويدعم التوجه نحو التنمية المستدامة.

الجدول رقم(19): يوضح البرامج التي تطبقها بلدية خنشلة لإعادة تدوير النفايات والمخلفات الصلبة في الأحياء السكنية:

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
تشجيع المبادرات البيئية المحلية المهتمة بجمع وفرز النفايات	10	%52,63
التعاقد مع شركات تدوير النفايات	1	%5,26
توفير حاويات ملونة لفرز النفايات على مستوى الأحياء	8	%42,11
المجموع	19	%100

المصدر: بيانات دليل المقابلة الجدول رقم(19)

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية المبحوثين يرون أن تشجيع المبادرات البيئية المحلية المهتمة بجمع وفرز النفايات من البرامج التي تطبقها بلدية خنشلة لإعادة تدوير النفايات والمخلفات الصلبة في الأحياء السكنية بنسبة(52,63%)في حين نجد أن نسبة (42,11%) من إجابات المبحوثين صرحوا بأن توفير حاويات ملونة لفرز النفايات على مستوى الأحياء تعد من أهم البرامج التي تطبقها بلدية خنشلة ، ويأتي في الأخير التعاقد مع شركات تدوير النفايات حيث أجاب فرد واحد عليها أي قدرت بنسبة(5,26%).

-نستنتج أن بلدية خنشلة تطبق برامج فعالة لإعادة تدوير النفايات والمخلفات الصلبة على مستوى الأحياء السكنية، من خلال تشجيع المبادرات البيئية المحلية التي تهتم بجمع وفرز النفايات، وتوفير حاويات مخصصة وملونة لعملية الفرز داخل الأحياء، بالإضافة إلى التعاقد مع شركات متخصصة في إعادة التدوير. وتظهر هذه الجهود التزاما ملموسا من طرف البلدية بالحد من التلوث، وتعزيز ثقافة الفرز والتدوير لدى المواطنين، مما يعكس توجهًا إيجابيًا نحو حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

الجدول رقم (20): يوضح ما إذا كانت بلدية خنشلة تقوم بتنظيم حملات توعية للمواطنين بشأن الحفاظ على بيئة مدينتهم:

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	19	%76
لا	6	%24
المجموع	25	%100

المصدر: دليل المقابلة (السؤال رقم 20)

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية المبحوثين أكدوا بنسبة(76%) بأن بلدية خنشلة تقوم بتنظيم حملات توعية للمواطنين بشأن الحفاظ على بيئة مدينتهم ، في حين أن بقية المبحوثين صرحوا بأن بلدية خنشلة لا تقوم بتنظيم حملات توعية للمواطنين بشأن الحفاظ على بيئة مدينتهم وذلك بنسبة (42%).

-نستنتج أن بلدية خنشلة تولي اهتماما بتنظيم حملات توعية للمواطنين حول أهمية الحفاظ على بيئة المدينة، وهو ما يعكس التزامًا من السلطات المحلية بنشر الوعي البيئي وتعزيز ثقافة المسؤولية الجماعية. ويظهر هذا الجهد دور البلدية في دعم التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة من خلال إشراك المواطنين في حماية المحيط البيئي وتحفيزهم على السلوكيات الإيجابية تجاه نظافة وبيئة مدينتهم.

الجدول رقم(21): يوضح التدابيرالبيئية التي تتخذها البلدية في حماية البيئة الحضرية و إستدامتها:

الإحتمالات	التكرارت	النسبة المئوية
التقليل من التلوث	15	%44,12
الحد من التوسع العمراني العشوائي	14	%41,18
الحفاظ على التنوع البيولوجي	5	%14,70
المجموع	34	%100

المصدر: بيانات دليل المقابلة الجدول رقم(21)

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية المبحوثين يرون أن التقليل من التلوث من أهم التدابير البيئية التي تتخذها البلدية في حماية البيئة الحضرية و إستدامتها بنسبة (44.12%) في حين نجد نسبة (41,18%) صرحوا بأن الحد من التوسع العمراني العشوائي تعد أيضا من التدابير المهة التي تتخذها البلدية، وفي الأخير الحفاظ على التنوع البيولوجي الذي قدرت بنسبة(14,70%) من إجابات المبحوثين.

-نستنتج أن التدابير البيئية التي تتخذها البلدية تساهم بشكل فعال في حماية البيئة الحضرية واستدامتها، من خلال دورها البارز في التقليل من التلوث باعتباره الأثر الأكثر وضوحا، يليه الحد من التوسع العمراني العشوائي الذي يساهم في تنظيم النمو الحضري، ثم الحفاظ على التنوع البيولوجي الذي يعد عنصرا مهما لضمان توازن الأنظمة البيئية في المناطق الحضرية. وتعكس هذه التدابير التزام البلدية بتطبيق ممارسات تنموية مستدامة تهدف إلى تحسين جودة الحياة والحد من الآثار البيئية السلبية.

الجدول رقم (22) : يوضح ما إذا كانت بلدية خنشلة تعمل على مشاركة المجتمع المحلي في وضع و تنفيذ المشاريع التي تعزز الاستدامة البيئية:

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	15	%60
لا	10	%40
المجموع	25	%100

المصدر: دليل المقابلة (السؤال رقم 22)

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية المبحوثين بنسبة تقدر بـ (60 %) أكدوا على أن بلدية خنشلة تعمل على مشاركة المجتمع المحلي في وضع وتنفيذ المشاريع التي تعزز الاستدامة البيئية، في حين نجد أن بقية المبحوثين صرحوا بأن بلدية خنشلة لا تعمل على مشاركة المجتمع المحلي في وضع و تنفيذ المشاريع التي تعزز الاستدامة البيئية أي بنسبة تقدر ب 40%.

-نستنتج أن البلدية تسعى إلى إشراك المجتمع المحلي في وضع وتنفيذ المشاريع التي تعزز الاستدامة البيئية، مما يعكس توجها إيجابيا نحو العمل التشاركي وتعزيز الوعي البيئي لدى السكان. ويظهر هذا التوجه اهتماما من البلدية بإشراك المواطنين في صنع القرار وتنفيذ المبادرات البيئية، مما يسهم في تعزيز فعالية هذه المشاريع، وضمان استدامتها، وخلق شراكة حقيقية بين الجهات الرسمية والمجتمع المحلي.

1- 4 . عرض وتحليل بيانات المحور الرابع المتعلق بالصعوبات التي تعيق دورها في تحقيق الإستدامة للبيئة الحضرية

الجدول رقم (23): يوضح أهم الصعوبات المادية و المالية التي تعيق دور البلدية في تحقيق الإبتكار الحضري:

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
ضعف التمويل المحلي المخصص للمشاريع الإبتكارية	17	%51,52
نقص التجهيزات التكنولوجية الحديثة اللازمة لتطبيق حلول المدن الذكية	16	%48,48
المجموع	33	%100

المصدر: بيانات دليل المقابلة (السؤال رقم 23)

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن المبحوثين قريبا جميعهم أجابوا أن ضعف التمويل المحلي المخصص للمشاريع الإبتكارية من أهم الصعوبات المادية و المالية التي تعيق دور البلدية في تحقيق الإبتكار

الحضري أي بنسبة تقدر ب(51,52%)أما عن المبحوثين الذين يرون أن نقص التجهيزات التكنولوجية الحديثة اللازمة لتطبيق حلول المدن الذكية هي أيضا تعد من هذه الصعوبات التي تعيق دور البلدية في تحقيق الإبتكار الحضري فتقدر نسبتهم ب(48,48)%.

-نستنتج أن ضعف التمويل المحلي المخصص للمشاريع الابتكارية، إلى جانب نقص التجهيزات التكنولوجية الحديثة، يعد من أبرز العوائق التي تحدّ من قدرة بلدية خنشلة على تبني حلول المدن الذكية وتحقيق الابتكار الحضري، مما يستوجب البحث عن مصادر تمويل بديلة وتحديث البنية التحتية التقنية.

الجدول رقم (24): يوضح أهم الصعوبات الإدارية التي تواجه عمل البلدية في تحقيق الإبتكار الحضري:

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
ضعف التنسيق بين مختلف المصالح داخل البلدية	12	%28.57
البيروقراطية الإدارية وتعقيد إجراءات إتخاذ القرار	11	%26.19
القصور في التكوين الإداري حول مفاهيم الإبتكار	8	%19.05
صعوبة إستخدام التكنولوجيا والتحول الرقمي	11	%26.19
المجموع	42	%100

المصدر:دليل المقابلة (السؤال رقم 24)

يتضح لنا من خلال الجدول أن أغلب المبحوثين يرون أن ضعف التنسيق بين مختلف المصالح داخل البلدية من الصعوبات الإدارية التي تواجه عمل البلدية في تحقيق الإبتكار الحضري بنسبة قدرت ب(28.57 %) في حين نجد أن نسبة المبحوثين الذين صرحوا بأن البيروقراطية الإدارية وتعقيد إجراءات إتخاذ القرار تعد أيضا من أهم الصعوبات تقدر بـ (26,19%)، ويلي ذلك صعوبة إستخدام التكنولوجيا والتحول الرقمي وذلك بنسبة (26,19%).

ويأتي في الأخير القصور في التكوين الإداري حول مفاهيم الإبتكار قدرت نسبته بـ (19,05%) من إجابات المبحوثين .

-نستنتج الصعوبات الإدارية التي تواجهها بلدية خنشلة في تحقيق الابتكار الحضري أن التحديات المؤسسية، مثل ضعف التنسيق، والبيروقراطية، وضعف التكوين الرقمي، تعرقل جهود التحديث

والتجديد، مما يستدعي إصلاحات إدارية وهيكلية لتعزيز القدرة على الابتكار وتحقيق تنمية حضرية فعالة ومستدامة.

الجدول رقم (25) : يوضح أهم الصعوبات القانونية و التشريعية التي تعيق عمل البلدية في تحقيق الإبتكار الحضري:

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
الجمود في التشريعات المحلية وعدم مواكبتها لمتطلبات المدن الذكية	12	%48
غياب أطر قانونية محفزة على الإستثمار والإبتكار الحضري	13	%52
المجموع	25	%100

المصدر: دليل المقابلة (السؤال رقم 25)

يتضح لنا من خلال الجدول أن أغلب المبحوثين يرون أن غياب أطر قانونية محفزة على الإستثمار والإبتكار الحضري من أهم الصعوبات القانونية و التشريعية التي تعيق عمل البلدية في تحقيق الإبتكار الحضري بنسبة قدرت ب (52%)، في حين تليها أهم الصعوبات الجمود في التشريعات المحلية وعدم مواكبتها لمتطلبات المدن الذكية أي ما يعادل نسبة(48%).

-تستنتج أن الصعوبات القانونية والتشريعية من أبرز العوائق التي تواجه عمل البلدية في تحقيق الابتكار الحضري، حيث يعيق غياب الأطر القانونية المحفزة على الاستثمار، وضعف مواكبة التشريعات المحلية لمتطلبات المدن الذكية، قدرة البلدية على تبني حلول مبتكرة وتحقيق تنمية حضرية متطورة ومستدامة.

الجدول رقم (26): يوضح أهم الصعوبات المجتمعية التي تعيق عمل البلدية في تحقيق الإبتكار الحضري:

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
ضعف إشراك المواطنين في عمليات التخطيط والإبتكار الحضري	17	%34
غياب الشراكة الحقيقة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني	17	%34
محدودية الوعي المجتمعي بأهمية التحول نحو مدينة ذكية	16	%32
المجموع	50	%100

المصدر:دليل المقابلة (السؤال رقم 26)

يتضح لنا من خلال الجدول أن أغلب المبحوثين يرون أن ضعف إشراك المواطنين في عمليات التخطيط والإبتكار الحضري تعد من الصعوبات المجتمعية التي تعيق عمل البلدية في تحقيق الإبتكار

الحضري بنسبة قدرت (34%) ، في حين بليها غياب الشراكة الحقيقة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني وذلك بنسبة(34 %) وفي الأخير تأتي محدودية الوعي المجتمعي بأهمية التحول نحو مدينة ذكية وذلك بنسبة (32%).

-نستنتج أن الصعوبات المجتمعية التي تواجهها البلدية في تحقيق الابتكار الحضري، مثل ضعف إشراك المواطنين، وغياب الشراكات الفعالة، ومحدودية الوعي بأهمية التحول نحو مدينة ذكية، تستوجب تعزيز التشاركية، رفع الوعي المجتمعي، وتفعيل دور جميع الفاعلين في التنمية الحضرية.

الجدول رقم (27): يوضح الإقتراحات الكفيلة بتجاوز البلدية هذه الصعوبات:

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
تعزيز المشاركة الإجتماعية	9	%36
دعم وتمويل المشاريع المحلية الإبتكارية	11	%44
الإستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال الابتكار	5	%20
المجموع	25	%100

المصدر: دليل المقابلة (السؤال رقم 27)

يتضح لنا من خلال الجدول أن أغلب المبحوثين يرون أن دعم و تمويل المشاريع المحلية الإبتكارية من بين الإقتراحات الكفيلة بتجاوز هذه الصعوبات بنسبة قدرت ب 44% ، في حين نجد أن 9 أفراد لاحظوا أن تعزيز المشاركة الإجتماعية أيضا من بين أهم هذه الصعوبات أي ما يعادل نسبة 36% ، وفي الأخير الإستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال الابتكار وذلك بنسبة 20%.

-نستنتج أن تجاوز الصعوبات التي تواجه بلدية خنشلة في مجال الإبتكار الحضري يتطلب إعتماد مجموعة من الإقتراحات، أبرزها دعم وتمويل المشاريع المحلية الإبتكارية حيث أن معظم المشاريع الا بتكارية تستوجب تخصيص موارد أو البحث عن شراكات لتشجيع المبادرات الجديدة ذات الأثر المحلي، و كذلك تعزيز المشاركة الاجتماعية بتوسيع إشراك المواطنين والمجتمع المدني في التخطيط واتخاذ القرار لضمان استجابات أكثر فاعلية وابتكارا لحجيات السكان، بالإضافة الى الإستفادة من التجارب الدولية الناجحة لتحقيق تحول حضري مستدام وفعال.

2-النتائج العامة:

ومن خلال ما تم دراسته في الفصول السابقة الذين كان موضوعهم دور الجماعات المحلية في تحقيق الابتكار الحضري، نصل إلى مجموعة من النتائج يمكن صياغتها كما يلي:

- تسعى البلدية إلى تعزيز الخدمات الإلكترونية للمواطنين من خلال جملة من الجهود الحثيثة والتي تتجسد في:

- ✓ توفير تغطية جيدة لشبكات الأنترنت عالية السرعة في مختلف أحياء البلدية.
- ✓ تستخدم البلدية الرقمنة في تقديم خدماتها للمواطنين كإستخراج الوثائق إلكترونيا وإستقبال الشكاوي والقطاعات عبر الأنترنت.
- ✓ توفر بلدية خنشلة الأجهزة والتقنيات الكافية لدعم الخدمات الالكترونية
- ✓ تسعى بلدية خنشلة إلى رفع كفاءة موظفيها للتعامل مع التكنولوجيات الحديثة من خلال التدريب.
- ✓ تعتمد البلدية على وسائل رقمية في الإعلان عن قراراتها ومستجداتها حتى تكون أكثر قربا وإتصالا مع مواطنيها.
- ✓ تسعى البلدية إلى تطوير الخدمات الإلكترونية في المستقبل القريب بالتركيز على زيادة الخدمات المتاحة إلكترونيا ، وتعزيز أمن المعلومات وحماية البيئة ، وتحسين سهولة الإستخدام للمنتجات الإلكترونية..

- تعتمد البلدية على أساليب متعددة بغرض تحقيق الإستدامة البيئية من خلال المجال الحضري والتي تتجسد في:

- ✓ التركيز على إنشاء مساحات حضرية خضراء وتعزيز الرقابة على المخالفات البيئية بدرجة أولى والإعتماد على مشاريع الطاقة وتعزيز إدارة النفايات بدرجة ثانية، وذلك كأساليب تهدف من خلالها إلى تحقيق الإستدامة البيئية في المجال الحضري.
- ✓ تتجلى أهم الإجراءات التي تتخذها البلدية لتشجيع المشاريع الإقتصادية داخل البيئة في دعم المشاريع الصديقة البيئية.
- ✓ أهم السياسات الحضرية المستدامة التي تعتمدها البلدية للحد من التوسع العمراني والعشوائي: هي إنشاء مناطق للتوسع العمراني المخطط ، وفرض قيود صارمة على تصاريح البناء في المناطق غير المخططة.
- ✓ تعتمد البلدية على البرامج التي تطبقها لإعادة تدوير النفايات والمخلفات الصلبة في الأحياء السكنية من خلال تشجيع المبادرات البيئية المحلية المهتمة بجمع وفرز النفايات، وتوفير

بنية تحتية مناسبة كالحاويات الملونة المخصصة لفرز النفايات ، والتعاقد مع شركات تدوير النفايات.

- ✓ تقوم بلدية خنشلة بتنظيم حملات توعية للمواطنين بشأن الحفاظ على بيئة مدينتهم ما يساهم في خلق وعي جماعي بأهمية الحفاظ على نظافة المدينة ومحيطها الطبيعي؛
- ✓ تتخذ البلدية تدابير فعالة لحماية البيئة الحضرية وضمان استدامتها من خلال التركيز على التقليل من التلوث ، والحد من التوسع العمراني العشوائي ، والحفاظ على التنوع البيولوجي؛
- ✓ إشراك البلدية للمجتمع المحلي في وضع وتنفيذ مشاريع الإستدامة البيئية تعزز من نجاح المشاريع البيئية وتحقيق الاستدامة.

ـ تواجه البلدية صعوبات متعددة تعيق دورها في الابتكار الحضري منها ماهو مادي ومالي كضعف التمويل المحلي المخصص للمشاريع الابتكارية ومنها ماهو إداري كضعف التنسيق بين مختلف المصالح داخل البلدية و صعوبة إستخدام التكنولوجيا والتحول الرقمي، وكذلك وجود صعوبات قانونية وتشريعية تتمثل في غياب الأطر القانونية المحفزة على الاستثمار والابتكار الحضري، والجمود في التشريعات المحلية وعدم مواكبتها لمتطلبات المدن الذكية، وبالإضافة الى ذلك وجود صعوبات مجتمعية في مقدمتها ضعف إشراك المواطنين في عمليات التخطيط والابتكار الحضري، وغياب الشراكة الحقيقة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، ومحدودية الوعي المجتمعي بأهمية التحول نحو مدينة ذكية.

ـ يعد دعم وتمويل المشاريع المحلية الابتكارية من أهم التدابير التي تساعد على تجاوز الصعوبات التي تواجه البلدية في مجال الابتكار الحضري.

3 ـ مناقشة نتائج الدراسة:

3 ـ 1 ـ مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات:

-مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الأولى: من خلال الفرضية الأولى التي إقترحناها والمتمثلة في: تساهم جهود البلدية في تعزيز الخدمات الالكترونية للمواطنين"، تبين لنا من خلال تحليل بيانات دليل المقابلة النتائج الأتية:

-أن البلدية توفر تغطية جيدة لشبكات الأنترنت عالية السرعة في مختلف الأحياء وهذا ما أكد عليه أغلبية المبحوثين بنسبة (68%) ، هذا ما يدل على أن خدمة الأنترنت متوفرة بشكل مرض وفعال في مختلف مناطق البلدية.

كما وجدنا بأن البلدية تستخدم الرقمنة في تقديم خدماتها للمواطنين حيث تبرز خدمات إستخراج الوثائق إلكترونيا كأكثر إستخداما وإنتشارا وهذا ما أكدته النسبة (82,14%) ، حيث يعد هذا التوجه خطوة إيجابية نحو التحول الرقمي وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

-تظهر أهمية الخدمات الإلكترونية المقدمة من قبل الدولة تبرز في تقليل الإزدحام في مقرات البلدية بنسبة (28,57%) و الاستجابة السريعة لطلبات المواطنين وذلك بنسبة (26.53%) والحد من البيروقراطية الورقية بنسبة (24.49%)، و كذبك تعزيز الشفافية في المعاملات بنسبة (20.41%) ، وبالتالي فإن الاعتماد على الخدمات الإلكترونية يعد إستراتيجية فعالة لتحسين جودة الخدمة وتقليل الزحام.

- كما تسعى البلدية لتوفير الأجهزة والتقنيات الكافية لدعم الخدمات الإلكترونية بشكل فعال هذا ما أكدته النسبة (56%)، مما يعكس إستثمارا ملموسا في البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لتقديم خدمات رقمية متطورة.

-كما وجدنا أن البلدية تبذل جهودا لتدريب موظفيها على التعامل مع التكنولوجيات الحديثة وهذا ما أكدته نسبة (44%)، مما يعكس إهتماما بتطوير مهارات الموظفين لمواكبة التطورات الرقمية .

-تضع البلدية أولويات في تطوير الخدمات الإلكترونية في المستقبل القريب تتركز بشكل كبير على زيادة عدد الخدمات المتاحة إلكترونيا وهذا ما أكدته النسبة (43,24%)، حيث أن توسيع نطاق الخدمات الإلكترونية يعد من الركائز الأساسية للتحول الرقمي في الإدارة المحلية.

- من خلال النتائج المتوصل إليها يتضح لنا أن البلدية قد تسعى جاهدة لتوفير بنية تحتية رقمية قوية، وتقديم خدمات إلكترونية فعالة، وتدريب الموظفين على التكنولوجيات الحديثة. هذه الجهود تسهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وتقليل الضغط على المرافق العامة، وتعزيز التنمية المستدامة على المستوى المحلي، وبناء على هذا نخلص إلى أن الفرضية الأولى محققة بمعنى أن جهود البلدية تساهم في تعزيز الخدمات الالكترونية للمواطنين.

- **مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثانية:** من خلال الفرضية الثانية التي إقترحناها والمتمثلة في " مساهمة الآليات التي تعتمدها بلدية خنشلة في تحقيق الإستدامة للبيئة الحضرية " تبين لنا من خلال بيانات دليل المقابلة النتائج التالية:

-تعتمد البلدية على أساليب متعددة لغرض تحقيق الإستدامة البيئية في المجال الحضري، وهذا ما تؤكده نسبة (96%)، حيث يبرز إنشاء المساحات الحضرية ال خضراء كأكثر الوسائل إعمن قبل البلدية وهذا ما أكدته النسبة (34,09%)، و تعزيز الرقابة على المخالفات البيئية وذلك بنسبة (28%)،و هذا ما يجعلها عنصرا محوريا في تخطيط المدن المستدامة.

-كما وجدنا أن الإجراءات التي إتخذتها بلدية خنشلة لتشجيع المشاريع الإقتصادية المستدامة داخل المدينة، تركز على عدد من الإجراءات الفعالة، أبرزها دعم المشاريع الصديقة البيئية وهذا ما أكدته النسبة (55,88%).

- السياسات الحضرية المستدامة التي تعتمدها بلدية خنشلة في الحد من التوسع العمراني العشوائي تركز على إنشاء مناطق للتوسع العمراني المخطط وهذا ما أكدته النسبة (50%) وهذا مايجعلها تساهم في الحد من العشوائيات وتحقيق بيئة حضرية منظمة ومستدامة.

- تطبق بلدية خنشلة برامج فعالة لإعادة تدوير النفايات والمخلفات الصلبة على مستوى الأحياء السكنية وهذا ما تؤكده نسبة (56%) ، حيث تتركز هذه البرامج على تشجيع المبادارات البيئية المحلية التي تهتم بجمع وفرز النفايات وهذا ما أكدته النسبة (52,63%) ، وذلك بهدف المساهمة في تقليل التلوث وتحسين جودة الحياة في المدينة.

-تقوم بلدية خنشلة بتنظيم حملات توعية للمواطنين بشأن الحفاظ على مدينتهم وهو ما يعكس إلتزاما من السلطات المحلية بنشر الوعي البيئي وتعزيز ثقافة المسؤولية الجماعية وهذا ما أكدته النسبة (76%).

-كما وجدنا التدابير البيئية التي تتخذها البلدية في حماية البيئة الحضرية وإستدامتها من خلال دورها البارز في التقليل من التلوث بإعتباره الأثر الأكثر وضوحا وهذا ما أكدته النسبة (44,12%)

-تسعى البلدية إلى إشراك المجتمع المحلي في وضع وتنفيذ المشاريع التي تعزز الإستدامة البيئية، مما يعكس توجها إيجابيا نحو العمل التشاركي وتعزيز الوعي البيئي لدى السكان وهذا ما أكدته النسبة (60%).

- من خلال النتائج المتوصل إليها، يتضح أن بلدية خنشلة تعتمد رؤية واضحة ومتكاملة نحو تحقيق الاستدامة البيئية في المجال الحضري، من خلال مجموعة من السياسات والممارسات التي تتنوع بين التخطيط العمراني المنظم، وإنشاء المساحات الخضراء، وتشجيع المبادرات البيئية المحلية، ودعم المشاريع الاقتصادية ذات الطابع البيئي. كما تظهر البيانات التزاما فعليا من طرف السلطات المحلية بنشر ثقافة بيئية مستدامة وسط المواطنين، عبر حملات التوعية والمشاركة المجتمعية، مما يدل على تبني مقاربة

شمولية تجمع بين البعد البيئي، الاجتماعي والاقتصادي، وتهدف إلى تحسين جودة الحياة وتحقيق تنمية حضرية متوازنة ومستدامة، وبناء على ما سبق نجد أن الفرضية الثانية محققة والتي تفيد بمساهمة الاليات التي تعتمدها بلدية خنشلة في تحقيق الاستدامة للبيئة الحضرية.

- **مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثالثة:** من خلال الفرضية الثالثة التي إقترحناها والمتمثلة في " الصعوبات التي تواجهها البلدية في تقيق الإبتكار الحضري " تبين لنا من خلال بيانات دليل المقابلة النتائج التالية:

-تواجه البلدية صعوبات مالية ومادية تعيق الإبتكار الحضري، أبرزها ضعف التمويل المحلي المخصص للمشاريع الإبتكارية وهذا ما أكدته النسبة (51,52%) وبالتالي لابد من تعزيز التمويل ودعم الشراكات لتجاوز هذه التحديات وتحقيق تنمية حضرية مستدامة.

-كما وجدنا صعوبات إدارية تواجه عمل البلدية في مجال الإبتكار الحضري خصوصا ضعف التنسيق بين مختلف المصالح داخل البلدية الذي يعد عائقا رئيسيا أمام تحقيق الإبتكار الحضري وهذا ما أكدته النسبة (28,57%) ، إذ يؤدي إلى تشتت الجهود وإزدواجية في العمل، ويضعف فعالية تنفيذ المبادرات المبتكرة بشكل متكامل ومنسق، وصعوبة إستخدام التكنولوجيا والتحول الرقمي.

- تتجسد أهم الصعوبات القانونية والتشريعية التي تعيق دور البلدية لتحقيق الإبتكار الحضري في غياب الأطر القانونية المحفزة على الإستثمار وهذا ما أكدته النسبة (52%) ، بالإضافة الى الجمود في التشريعات المحلية وعدم مواكبتها لمتطلبات المدن الذكية (48%) ،وهذا مايحد من قدرة البلديات على جذب الشركاء والتمويل اللازم للمشاريع الابتكارية، مما يعوق تنفيذ مبادرات التطوير الحضري ويضعف بيئة الابتكار على المستوى المحلي.

-كما وجدنا أن الصعوبات المجتمعية التي تعيق دور البلدية في تحقيق الابتكار الحضري تتمثل في ضعف إشراك المواطنين في عمليات التخطيط والابتكار الحضري وهذا ما أكدته نسبة (34%)و غياب الشركات الحقيقية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني هذا ما أكدته كذلك النسبة (34%) ، بالإضافة الى ذلك محدودية الوعي المجتمعي بأهمية التحول نحو مدينة ذكية وذلك نسبة (32%) وهذا راجع إلى ضعف التفاعل المجتمعي مع مبادرات الإبتكار الحضري مما يقلل من فاعلية الحلول المقترحة ويحد من استدامتها، حيث تبنى السياسات دون فهم عميق لاحتياجات السكان أو دعمهم.

-كما أن تجاوز الصعوبات التي تواجه البلدية في مجال الإبتكار الحضري يتطلب إعتماد مجموعة من التدابير أبرزها دعم وتمويل المشاريع المحلية الإبتكارية وهذا ما أكدته النسبة (44%) وهذا راجع إلى تحفيز الإبداع المحلي، وتمكين تنفيذ حلول حضرية فعالة تلبي احتياجات المجتمع وتواكب التحولات الحضرية الحديثة.

من خلال النتائج المتوصل إليها، يتضح أن البلدية تواجه تحديات متعددة تعيق تحقيق الابتكار الحضري، أبرزها ضعف التمويل المحلي، غياب التنسيق بين المصالح، والقيود القانونية، إلى جانب ضعف التفاعل المجتمعي، وهي عوامل تؤثر على فعالية المبادرات المبتكرة وتحد من إستدامتها، مما يستدعي تبني حلول متكاملة لتعزيز بيئة حضرية محفّزة على الإبداع والتجديد، وبالتالي فإن الفرضية الأخيرة محققة.

من خلال مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات الفرعية الثلاث وتأكيد صحتها ، نتوصل إلى تأكيد صحة الفرضية الرئيسية التي مفادها يتجسد الدور الفعلي لبلدية خنشلة في تحقيق الابتكار الحضري من ما تقوم به من جهود وما تعتمده من آليات.

3 ـ 2 ـ مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة:

بعد أن تعرضنا للجانب الأول من مناقشة نتائج الدراسة والمتعلق بالبرهنة على مدى صدق الفرضيات الفرعية، سوف نتعرض في هذا السياق إلى مناقشة وتحليل نتائج الدراسة الراهنة في ضوء الدراسات السابقة.

فبالرجوع إلى دراسة" حنان يوسف الخنساء" الموسومة ب: أثر البلديات في تنمية المجتمع المحلي(دراسة لبلدية الغبيري) ، والتي توصلت إلى أن للبلديات دورا محوريا في التنمية، خاصة على مستوى تحسين البنية التحتية والخدمات العامة، لكنها أشارت أيضا إلى وجود معوقات تتمثل في ضعف الاستقلالية المالية والإدارية، ما يحد من فاعلية هذه الهيئات، فإن الدراسة الحالية أكدت على أن البلديات تعد فاعلا أساسيا في التنمية المحلية من خلال أدوارها في تحسين الخدمات الإلكترونية، وتفعيل المشاريع التنموية، وتحقيق الإستدامة للبيئة الحضرية، غير أن دورها تعترضه العديد من التحديات أهمها: التحديات المادية التي تتعلق بضعف التمويل و نقص التجهيزات التكنولوجية الحديثة اللازمة لتطبيق حلول المدن الذكية ، والتحديات الإدارية التي تتمثل في ضعف التنسيق بين مختلف المصالح داخل البلدية ، وغياب التنسيق الفعّال بين الأطراف المحلية.

كما توصلت دراسة "بوخلوط حنان": الموسومة ب: دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية المحلية،بلدية سكيكدة-كنموذجا، فقد ركزت على أهمية المجلس كأداة سياسية وتنموية، وأكدت أن فعالية المجلس تعتمد بدرجة كبيرة على قدرته في التفاعل مع المواطنين، ووضع خطط محلية تستجيب للاحتياجات الفعلية. في حين أكدت نتائج الدراسة الحالية أن المشاركة المجتمعية الضعيفة وضعف آليات التخطيط المحلي يعدان من أبرز التحديات.

وفيما يخص دراسة حمايدي عبد المالك الموسومة بـ "الجماعات المحلية واستراتيجية حماية البيئة" التي توصلت إلى وجود معوقات أمام التجسيد الميداني للاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة بركائزها الثلاثة على المستوى المحلي، تكمن في الجانب التشريعي والتنظيمات صعبة التطبيق ميدانيا تتداخل فيها عدة عوامل منها صعوبة تحديد المخالفين، عدم ردعية القوانين، التأخر في صدور المراسيم التنفيذية رداءة التشريعات والتداخل في عملية إعدادها وغياب التصور المبني على الواقع الاجتماعي، فإن دراستنا الحالية تؤكد كذلك على وجود صعوبات قانونية وتشريعية تتمثل أساسا في غياب الأطر القانونية المحفزة على الاستثمار والابتكار الحضري، والجمود في التشريعات المحلية وعدم مواكبتها لمتطلبات المدن الذكية، وبالتالي فإن هذه النتائج المتوصل إليها تؤكد على أن القوانين المتعلقة بالجانب البيئي لاتزال تعتريها العديد من النقائص التي لاتزال واضحة على الرغم من التحولات والتغيرات التي تمس الجانب البيئي والتي تتطلب مواكبتها.

3-3- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء المقاربة النظرية:

بالاعتماد على النظرية البنائية الوظيفية كمقاربة نظرية لمعالجة موضوعنا، وذلك لما تحمله من أفكار تنطبق وتتوافق مع إشكالية الدراسة الحالية الموسومة بـ: "دور الجماعات المحلية (البلدية) في تحقيق الابتكار الحضري"، خاصة في ظل ما تطرحه هذه النظرية من تصورات حول وظيفة المؤسسات ودورها في تحقيق التوازن داخل المجتمع، فالنظرية البنائية الوظيفية تنظر إلى الجماعات المحلية بإعتبارها أحد الهياكل الأساسية داخل النسق الاجتماعي، والتي تؤدي دورا وظيفيا محوريا يساهم في تماسك المجتمع واستقراره.

وفي هذا السياق، أظهرت نتائج الدراسة أن بلدية خنشلة ، بإعتبارها فاعلا مؤسسيا في المجتمع المحلي، وحتى تتكيف مع التحولات والتطورات التي تحدث في العالم، فإنها تسهم من خلال جهودها وألياتها وبرامجها في دفع عجلة الابتكار الحضري عبر تقديم الخدمات الالكترونية لمواطنيها، و الإهتمام بالبعد البيئي الحضري والعمل على إستدامته، كما كشفت النتائج عن وجود وظائف تكاملية تؤديها

الجماعة المحلية، كالربط بين الدولة والمواطنين، وتحقيق التنمية المستدامة، مما يعكس إنسجاما مع المسلمات التي تقوم عليها النظرية البنائية الوظيفية ، حيث يعتبر الأداء الفعال لكل مكون من مكونات النسق (في هذه الحالة: البلدية) عاملًا أساسيا في إستقرار وتطور المجتمع.

في المقابل أبرزت النتائج أيضا وجود عدة صعوبات تشكل خللا بنيويا ووظيفيا يمس دور البلدية في تحقيق الابتكار الحضري من خلال إضعاف قدرتها على الاستجابة الفعالة لاحتياجات السكان، والتي تظهر في الصعوبات المادية مثل ضعف التمويل المحلي المخصص للمشاريع الابتكارية ، والصعوبات الإدارية كضعف التنسيق بين مختلف المصالح داخل البلدية وصعوبة إستخدام التكنولوجيا وكذلك العوائق القانونية التي تتمثل في غياب الأطر القانونية المحفزة على الاستثمار والابتكار الحضري، والجمود في التشريعات المحلية وعدم مواكبتها لمتطلبات المدن الذكية، بالإضافة الى ذلك وجود صعوبات مجتمعية في مقدمتها ضعف إشراك المواطنين في عمليات التخطيط والابتكار الحضري، وغياب الشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني بالإضافة الى محدودية الوعي المجتمعي بأهمية التحول نحو مدينة ذكية و بالتالي غياب التفاعل المجتمعي، مما يتطلب مراجعة وتعديل آليات العمل لضمان انسجام المكونات البنيوية وتحقيق التوازن الوظيفي، وفقا لما تقترحه النظرية البنائية الوظيفية.

فبالرغم من هذه العراقيل تحاول البلدية الحفاظ على قيم الخدمة العامة، وتنظيم العمل، وتوجيه الموظفين نحو الابتكار ممايعكس سعيها للتكيف وضمان الحد الأدنى من الفعالية في تقديم خدمات حضرية مستدامة ومبتكرة.

وعليه، فإن دور البلدية كجزء من الجماعات المحلية في تحقيق الإبتكار الحضري لا يمكن فصله عن التفاعلات التي تربط بين بنياتها الداخلية ووظائفها المجتمعية، ما يعكس أهمية تبني مقاربة شاملة، تعزز التكامل والتكيف داخل النسق المحلي، بما ينسجم مع المبادئ الأساسية للنظرية البنائية الوظيفية.

خاتمة

خاتمة:

تشهد المجتمعات الحضرية اليوم تحولات متسارعة نتيجة للتطور التكنولوجي والضغوط السكانية والاقتصادية والاجتماعية المتزايدة، مما يستوجب تطوير أساليب جديدة في إدارة المدن وتقديم الخدمات. يُنظر إلى الابتكار كأحد الأدوات الحيوية التي تساعد على مواجهة هذه التحديات وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال إيجاد حلول مبتكرة تساهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز الكفاءة في استخدام الموارد.

تلعب الجماعات المحلية دورا متناميا كفاعل أساسي في عملية الابتكار الحضري، نظرًا لموقعها الجغرافي القريب من المواطن وفهمها العميق لاحتياجات المجتمع المحلي، فهي ليست مجرد وحدات إدارية بل شركاء فاعلون في صنع القرار وتطبيق السياسات التي تتطلب مرونة واستجابة سريعة للتغيرات، ومن خلال تبني أساليب مبتكرة في التخطيط والتشغيل والتشارك مع مختلف الفاعلين، يمكن للجماعات المحلية أن تخلق بيئات حضرية أكثر حيوية واستدامة.

يعد دور الجماعات المحلية في تحقيق الابتكار الحضري محورا حيويا يربط بين النظرية والتطبيق، حيث تساهم هذه الجماعات في ترجمة الأفكار المبتكرة إلى مشاريع عملية تلبي الاحتياجات الفعلية للمواطنين، وبفضل هذه القدرة على التفاعل المباشر مع الواقع المحلي، تستطيع الجماعات المحلية أن تبتكر في مجالات متعددة مثل الإدارة البيئية، التنقل الحضري، والخدمات العامة، مما يجعلها حجر الزاوية في بناء مدن ذكية ومستدامة تلبي تطلعات المجتمعات الحديثة.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. برافين جوبتا.(2008). الإبداع الإداري. ترجمة: أحمد المغربي: دار الفجر للنشر والتوزيع.

2. ذوقان، عبيدات، و عبد الرحمن ،عدس، وكايد ، عبد الحق.(2001). البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، غزة : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

3. سعد سلمان ، المشهداني. (2018). منهجية البحث العلمي. الأردن _ عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

4. علي ، الحوات. (1998). النظرية الإجتماعية(إتجاهات سياسية)، مصر: دار الالباب.

ثانيا: المجلات العلمية

1.سايح، فطيمة.(جوان ، 2020). دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية المستدامة. مجلة المستقبل للدراسات الإقتصادية المعمقة. المركز الجامعي غليزان ـ الجزائر. 03(1): 18 ـ 35.

2. رشيدة، بوجحفة، و رضا ، بن التومي.(جوان،2023). الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر بلدية سيدي أحمد بن علي ولاية وبلدية أولاد دراج ولاية المسيلة –دراسة حالة-. مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية. 7(1): 143-144.

3. عباي، وسام، و بن عمر ،خالد. (جويلية،2022). إشكالية تمويل الجماعات المحلية في الجزائر: بين تحديات الجباية المحلية وسبل تفعيلها. مجلة دراسات جبائية ،جامعة البليدة 2. 11(1) :184ـ 199.

4. برزوق ،عبد الرفيق.(جانفي،2020). تحديات الجماعات المحلية في تفعيل السياسات التنموية في الجزائر. مجلة الأبحاث القانونية والساسية. جامعة البليدة الجزائر2. 3(1): 221 ـ 239.

5. صادق ،زوين.(جوان،2020). الجماعات المحلية كدعامة أساسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة بلدية وادي العثمانية خلال الفترة 2002-2022. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات. 9(1): 146 ـ 164.

6. فوزي، بن عبد الحق(جوان، 2018). قراءة سياسية في قانون البلدية 11-10-إصلاح بلدي أم إحتواء للتحول الديمقراطي-. مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية.7(2): 97 ـ 111.

8. مفلاح ،عبد الكريم، و حراث ،محمد.(ديسمبر،2020). الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية على ضوء التشريع الجزائري. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. 15(4):276 ـ 291.

9. الكر، محمد، و طليبي ،خيرة.(جوان،2016). الإبتكار والإبداع في ظل جدلية العلاقة بين المجتمعة والصناعة. مجلة أنسنة للبحوث والدراسات. جامعة زيان عاشور الجلفة. 7(1): 385 ـ 419.

10. بلعيد ،أمنة ،(ديسمبر، 2016). واقع الإبتكار في الصناعة الدوائية دراسة حالة مجمع صيدال. مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية. جامعة باتنة. 9(2): 93 ـ 106.

11. أمينة، بن جمعة، و وفاء ،سعيدي.(جوان،2023). التعليم العالي ودوره في تثمين مخرجات الإبتكار- دراسة مؤشر الإبتكار العالمي للجزائر لسنة 2022-. مجلة الإقتصاد الصناعي. جامعة عباس لغرور خنشلة، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة. 13(1): 438 ـ 463.

12. لعمور ،رميلة، بن عبد السلام ، أمال. (أوت، 2015). دور الإبتكار التسويقي في رفع أداء المؤسسة الإقتصادية دراسة حالة سويتلي بالجلفة-الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. جامعة زيان عاشور بالجلفة. 9(2): 35 ـ 48.

13. محمد، غربي،و إبراهيم ،قلواز.(أكتوبر،2016). النظرية البنائية الوظيفية-نحو رؤية جديدة لتفسير الظاهرة الإجتماعية-. مجلةالتمكين الاجتماعي. 1(3): 162 ـ 185.

14. بن طيبة مهدية، خروبي سفيان.(سبتمبر، 2019). دور الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية- دراسة حالة لبلدية العفرون"البليدة". مجلة إيليزيا للبحوث والدراسات. المركز الجامعي إيليزي، الجزائر. (1): 77_98.

15. برزوق عبد الرفيق.(جانفي.2021). تحديات الجماعات المحلية في تفعيل السياسات التنموية في الجزائر. مجلة الأبحاث القانونية والسياسية. جامعة البليدة 02. الجزائر. 3(1): 221_239.

16. عزي هاجر، سالمي رشيد.(نوفمبر.2020). المصادر المالية للجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة التحليل والإستشراف الإقتصادي. جامعة المدية(الجزائر)، المركز الجامعي تمنراست. 1(1): 121ـ135.

17. رقاب طارق، معاش قويدر.(جويلية.2023). دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية في الجزائر- دراسة حالة تحليلية لبعض البرامج-. مجلة الإقتصاد الدولي والعولمة. جامعة زيان عاشور الجلفة(الجزائر). 6(1): 71 ـ 84.

18.حسين حميد.(جوان.2023). تطور الجماعات المحلية وأثره على التنمية المحلية في الجزائر. المجلة العلمية للحوار الإقتصادي. جامعة المدية. 2(1): 51_64.

19. فوزي بن عبد الحق.(جوان. 2018). قراءة سياسية في قانون البلدية 11-10-إصلاح بلدي أم إحتواء للتحول الديمقراطي. مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية. جامعة البليدة-2-. 7(2): 97_111.

20. أمال موساوي، حياة قريشي.(أفريل.2020). دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر -دراسة حالة بلدية سيدي عيسى-. مجلة إبن خلدون للإبداع والتنمية. جامعة المسيلة. 2(1): 95 . 106.

21. هرموش إيمان، رمضان إيمان.(أكتوبر.2019). تفعيل دور الاليات التنموية للبلديات في تحقيق التنمية المحلية المستدامة-دراسة حالة بلدية سكيكدة-. مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي. جامعة المسيلة. 3(2): 144_154.

22. حامدي أحلام، قطاف ليلى.(فيفري.2019). تبني الإبتكار كالية لتحسين الميزة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية: عرض تجربة سفيتال للصناعات الغذائية. مجلة البشائر الإقتصادية. جامعة سطيف. 5(2): 500_513.

23. أمين مزياني. واقع الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية-حالة مؤسسات قطاع الصناعة الغذائية-. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. جامعة زيان عاشور بالجلفة. 22(2): 291_292.

ثالثا: القوانين:

24. القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية . العدد37. الصادرة بتاريخ 3جويلية 2011.

رابعا: المطبوعات البيداغوجية

1 . سيساني ميدون.(2021.2022). إدارة الإبداع والإبتكار. مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة ثانية ماستر ، تخصص إدارة الاعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبن خلدون تيارت.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 1: دليل المقابلة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

دليل المقابلة

مذكرة لنيل شهادة ماستر تحت العنوان

دور الجماعات المحلية في تحقيق الابتكار الحضري

البيانات الشخصية

1-الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2-السن:

أقل من 30 سنة ☐

من 30-39 سنة ☐

من 40-49 سنة ☐

50 سنة فأكثر ☐

3-المستوى التعليمي:

ثانوي ☐

ليسانس ☐

ماستر ☐

أخرى تذكر.....

4-سنوات الخدمة في البلدية:

من سنة من 5 سنوات ☐

أكثر من 5 سنوات ☐

المحور الثاني: مساهمة جهود البلدية في تعزيز الخدمات الالكترونية للمواطنين

5- هل توفر البلدية تغطية جيدة لشبكات الانترنت عالية السرعة في مختلف الأحياء؟

نعم ☐ لا ☐

6- هل تستخدم البلدية الرقمنة في تقديم خدماتها للمواطنين ؟

نعم ☐ لا ☐ نوعا ☐

7- في حالة الاجابة بنعم، ما نوع الخدمات الالكترونية المتوفرة حاليا في البلدية ؟ (يمكن اختيار اكثر من إجابة)

-إستخراج الوثائق الكترونيا ☐

-إستقبال الشكاوي والقطاعات عبر الأنترنت ☐

-أخرى تذكر.....

8- فيما تتجلى أهمية الخدمات الالكترونية المقدمة من قبل البلدية ؟ (يمكنك إختيار أكثر من اجابة)

-الإستجابة السريعة لطلبات المواطنين ☐

-تعزيز الشفافية في المعاملات ☐

-تقليل الإزدحام في مقرات البلدية ☐

-الحد من البيروقراطية الورقية ☐

-أخرى تذكر.....

9- هل توفر البلدية الأجهزة والتقنيات الكافية لدعم الخدمات الإلكترونية؟

نعم ☐ لا ☐

10-هل تعمل البلدية على رفع كفاءة موظيفها للتعامل مع التكنولوجيات الحديثة من خلال التدريب ؟

نعم ☐ لا ☐ انا ☐

11-هل يتم الإعلان عن قرارات البلدية والمستجدات عبر وسائل رقمية ؟

نعم ☐ لا ☐

12-ماهي أولويات البلدية في تطوير الخدمات الإلكترونية في المستقبل القريب؟(يمكنك إختيار أكثر من إجابة)

-زيادة الخدمات المتاحة إلكترونيا ☐

-تفزيز أمن المعلومات وحماية البيانات ☐

- تحسين سهولة الإستخدام للمنصات الإلكترونية

-أخرى تذكر.....

المحور الثالث: مساهمة الاليات التي تعتمدها بلدية خنشلة في تحقيق الإستدامة للبيئة الحضرية

13-هل تعتمد بلدية خنشلة على أساليب متعددة لغرض تحقيق الإستدامة البيئية في المجال الحضري ؟

نعم لا

14-في حالة الإجابة ب: نعم، فيما تتمثل أهم هذه الأساليب؟ (يمكنك إختيار أكثر من إجابة)

-إنشاء مساحات حضرية خضراء

-الإعتماد على مشاريع الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية)

-تعزيز تقنيات إدارة النفايات

-تعزيز الرقابة على المخالفات البيئية

-أخرى تذكر.....

15-ماهي الإجراءات التي إتخذتها بلدية خنشلة لتشجيع المشاريع الإقتصادية المستدامة داخل المدينة؟ **(يمكنك إختيار أكثر من إجابة)**

-تحفيز الإستثمار في الطاقة النظيفة

-دعم المشاريع الصديقة البيئية

-توفير حوافز للشركات التي تدعم حماية البيئة

-أخرى تذكر.....

16-هل تقوم بلدية خنشلة بتنفيذ تقييمات بيئية دورية لقياس تأثير المشاريع التنموية على البيئة الحضرية؟

نعم لا

17-ماهي السياسات الحضرية المستدامة التي تعتمدها بلدية خنشلة في الحد من التوسع العمراني العشوائي؟

- ماهي هذه السياسات؟ (يمكنك إختيار أكثر من إجابة)

-فرض قوانين تنظيم البناء في المناطق الحضرية الجديدة

-إنشاء مناطق للتوسع العمراني المخطط

-فرض قيود صارمة على تصاريح البناء في المناطق غير المخططة

-أخرى تذكر.....

18-هل تطبق بلدية خنشلة برامج فعالة لإعادة تدوير النفايات والمخلفات الصلبة في الأحياء السكنية؟

نعم لا

19-في حالة الإجابة ب: نعم، فيما تتجسد هذه البرامج؟

-تشجيع المبادرات البيئية المحلية المهتمة بجمع وفرز النفايات

-التعاقد مع شركات تدوير النفايات

-توفير حاويات ملونة لفرز النفايات على مستوى الأحياء

-أخرى تذكر.....

20-هل تقوم بلدية خنشلة بتنظيم حملات توعية للمواطنين بشأن الحفاظ على بيئة مدينتهم؟

نعم لا

21-كيف تساهم التدابير البيئية التي تتخذها البلدية في حماية البيئة الحضرية وإستدامتها؟

- (يمكنك إختيار أكثر من إجابة)

-التقليل من التلوث

-الحد من التوسع العمراني العشوائي

-الحفاظ على التنوع البيولوجي

-أخرى تذكر.....

22-هل تعمل البلدية على مشاركة المجتمع المحلي في وضع وتنفيذ المشاريع التي تعزز الإستدامة البيئية؟

نعم ☐ لا ☐

المحور الرابع: الصعوبات التي تواجهها البلدية في تحقيق الإبتكار الحضري

23-حسب رأيك، ماهي أهم الصعوبات المادية والمالية التي تعيق دور البلدية في تحقيق الإبتكار الحضري؟

-ضعف التمويل المحلي المخصص للمشاريع الإبتكارية ☐

-نقص التجهيزات التكنولوجية الحديثة اللازمة لتطبيق حلول المدن الذكية ☐

-أخرى تذكر.....

24-حسب رأيك، ماهي أهم الصعوبات الإدارية التي تواجه عمل البلدية في مجال الإبتكار الحضري؟

-ضعف التنسيق بين مختلف المصالح داخل البلدية ☐

-البيروقراطية الإدارية وتعقيد إجراءات إتخاذ القرار ☐

-القصور في التكوين الإداري حول مفاهيم الإبتكار ☐

-ضعف إستخدام التكنولوجيا والتحول الرقمي ☐

-أخرى تذكر.....

25-حسب رأيك، ماهي أهم الصعوبات القانونية والتشريعية التي تعيق دور البلدية في تحقيق الإبتكار الحضري؟

-الجمود في التشريعات المحلية وعدم مواكبتها لمتطلبات المدن الذكية ☐

-غياب أطر قانونية محفزة على الإستثمارو الإبتكار الحضري ☐

-أخرى تذكر.....

26-حسب رأيك، ماهي أهم الصعوبات المجتمعية التي تعيق دور البلدية في تحقيق الإبتكار الحضري؟

-ضعف إشراك المواطنين في عمليات التخطيط والإبتكار الحضري ☐

-غياب الشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني ☐

-محدودية الوعي المجتمعي بأهمية التحول نحو مدينة ذكية ☐

27-ماهي الإقتراحات التي ترى بأنها كفيلة بتجاوز هذه الصعوبات؟.....

.....

الملحق رقم 2: الهيكل التنظيمي لبلدية خنشلة

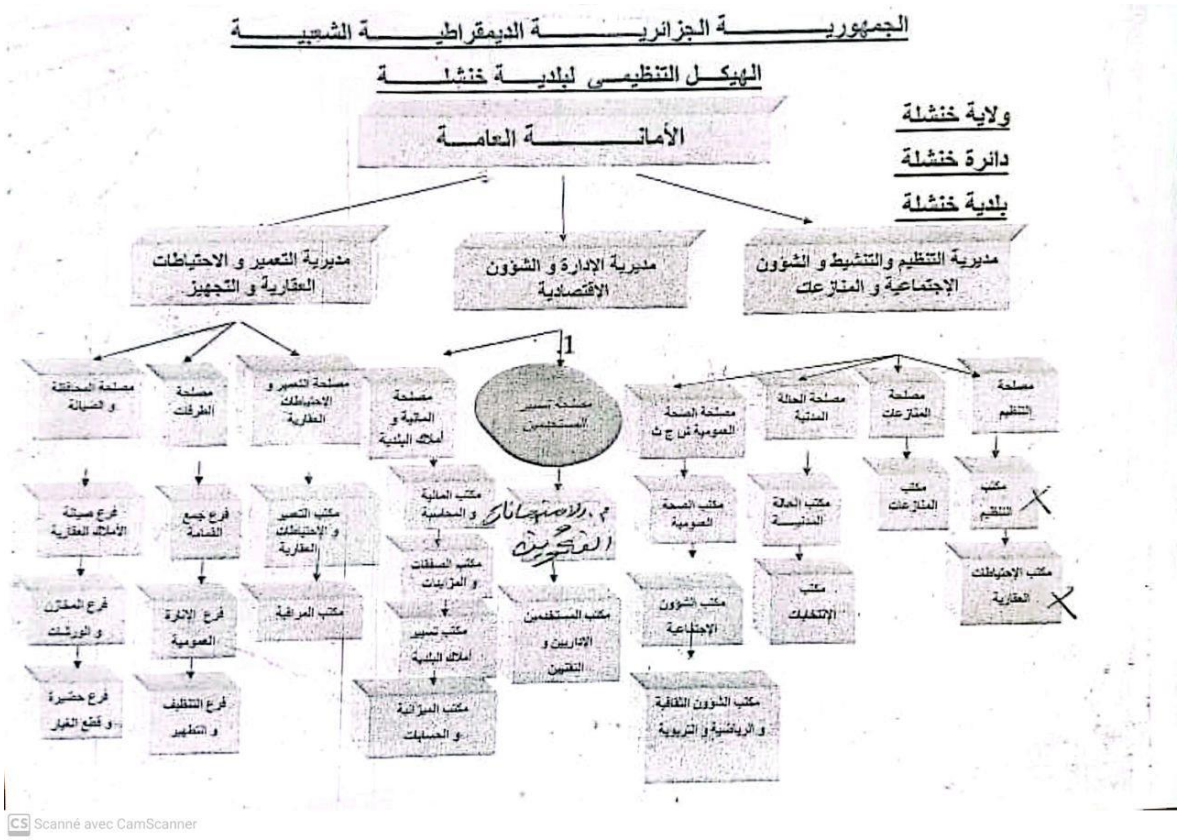

CS Scanné avec CamScanner